العملة الإلكترونية في المعاملات المالية

"البيتكوين"

دراسة فقهية قانونية معاصرة

الدكتورة/ شيماء حامد محمد جاب الله

أستاذ مساعد الشريعة الإسلامية – قسم الحقوق

بكليات بريدة الأهلية

بالمملكة العربية السعودية

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثالث ٢٠١٩م

العملة الإلكترونية في المعاملات المالية " البيتكوين" دراسة فقهية قانونية معاصرة

شيماء حامد محمد جاب الله

الشريعة الإسلامية – قسم الحقوق بكليات بريدة الأهلية

بالمملكة العربية السعودية

Emil Dr.shayma.hamed@gmail.com

ملخص البحث

عملة البيتكوين عملة إلكترونية رقمية مشفرة لا أساس مالي لها ، ولا يطبق عليها ما يطبق على العملات من معايير وضوابط شرعية، وبهذه الصورة فهي محرمة على الراجح من آراء المعاصرين، ولا يجوز تداولها والتعامل بها، وهذا ما وضعته بعض الدول من الحظر القانوني لهذه العملة، فيجب عدم تداولها وعدم التعامل بها إلا أن يتم التعدين الشرعي والقانوني لها، فتكون عملة قانونية يطبق عليها ما يطبق على النقديين من الذهب والفضة– أساس العملات والمعاملات المالية.

الكلمات الافتتاحية للبحث

العملة الالكترونية البيتكوين.

حكم التعامل بالبيتكوين .

حكم تداول البيتكوين فى المعاملات المالية .

موقف القانون من البيتكوين

Electronic currency In financial transactions
BitcoinContemporary jurisprudential stud

Shaimaa Hamed Mohamed Gaballah
Islamic Law –Department of La Buraidah National Co
Kingdom of Saudi Arabia

Email Dr.shayma.hamed@gmail.com

Bitcoin curreney is adigital crypto Currency thathas no financil basis , and does not apply to the standardsand controls to currencies,view of contemporaries, and may not betroded and deat with and this is what som countries have put out of the legal prahibition of this currency, it must not be traded and not dealt withexcept that the legal and legal mining, it will be a legal currency applied to what a applies to the cash of gold and legal mining, it will be a legal currency applied to what applies to the cash of gold and silver – the basis of cuerencies and finaneial thak sactions**.**

key words

Bitcoin electronic currency.

Ruling on dealing with bitcoin.

Ruling on bitcoin trading in financial transactions.

The position of the law on bitcoin

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الإسلام اعتبر المال قوام الحياة الإنسانية وزينتها، فالمال هو عصب الحياة ومادتها، والحياة من غيره لا تكون على النهج الصحيح، فاهتم الإسلام بالمال فقال تعالى: ﴿ **المَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً** ﴾(١).

ولكن يجب العلم بأن الإسلام جعل جمع الإنسان للمال مسؤولية وليس سلطة، فهذا المال يسأل عنه الإنسان يوم القيامة من حيث اكتسابه وإنفاقه فقال تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ** ﴾(٢).

وقال ﷺ فيما رواه أبي برزة الأسلمي: " **لا تزول قدما عبدٍ يوم القيامة حتى يسأل عن أربع عن عمره فيما أفناه، وعن جسده فيما أبلاه، وعن علمه فيما عمل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه**"(٣).

فهذا المال له من الضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها واتباعها، فأفرد لنا فقهاؤنا الأجلاء علمًا مستقلاً يسمى بعلم "المعاملات المالية".

ونظرًا لمستجدات العصر في جميع أمور حياتنا نجد الكثير من المعاملات المالية المعاصرة التي تحتاج إلى بحث وحكم في هذه المسائل، ومن الأساسيات في المعاملات المالية العملة. وهو موضوع هذا البحث.

---

(١) سورة الكهف آية ٤٦.

(٢) سورة التكاثر آية ٨.

(٣) رواه الترمذي ـ كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ـ باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص، ٢١٧/٤ ، وقال: حديث حسن صحيح، صحيح الترغيب والترهيب للألباني ـ كتاب البعث وأهوال يوم القيامة ـ فصل فى ذكر الحساب وغيره ، ٤٢٣/٣ ، رقم ٣٥٩٢ ، وقال: حديث حسن صحيح، جامع السنة وشروطها– شكبة المعلومات الدولية الإنترنت – موقع:Show=hadithportal.com

أهمية اختيار هذا الموضوع

١- ظهور هذا النوع من العملة وهى العملة الرقمية فى الآونة الأخيرة .

٢- عدم وجود نص فقهي وقانوني ينص على حكم استخدام العملات المشفرة.

٣- استخدام هذه العملات فى مجالات مختلفة النافع منها والضار .

الدراسات السابقة

بالبحث في موضوع العملات الرقمية أو بمعني أعم العملة المشفرة، وجدت أنه لم يوجد بحث مستقل يجمع بين شرعية وقانونية استخدام هذه العملة، حتى وصف البعض من المتحدثين فى هذا الموضوع بأنه "حديث متواضع" فأوسع ما تكلم فيه المعاصرين هو رؤية شرعية واقتصادية محدودة جدا، لم تضع الفصل فى هذا الأمر من الناحية الشرعية والقانونية .

إشكاليات البحث

١- عدم وجود مراجع مستقلة توضح شرعية وقانونية هذه العملة .

٢- عدم وجود نصوص تجمع بين الأقوال الفقهية والقانونية تخص التعامل بالبيتكوين .

٣- التأرجح بين المنافع والمضار لاستخدام هذه العملة .

٤- الآراء المذكورة سابقا في هذا الموضوع هي آراء فردية لأصحابها .

منهج البحث

كان المنهج المتبع فى هذا البحث هو منهج تحليلي مقارن، حيث ذكر فيه المعني التفصيلي لعملة البيتكوين، وحكمها الفقهي عند الفقهاء المعاصرين، والتكييف الفقهي لها إذا ما تم تعدينها، والوضع القانوني لها من حيث الحظر وعدم التداول لها فى القانون، وكانت الخطوات المتبعة فى البحث كالتالي:

١- التزمت في هذا البحث بالموضوعية وتحديد المادة العلمية.

٢- البعد عن الحشو سواء في المادة العلمية أو الهوامش.

٣- تناولت مفردات الموضوع بالتفصيل من حيث التعريف لعملة البيتكوين ونشأتها وكيفية إصدارها وعيوبها ومميزاتها.

٤- تناولت آراء الفقهاء المعاصرين بالتفصيل في الحكم الشرعي لها ووجهة نظر كل رأي.

٥- وضعنا التكييف الفقهي لهذه العملة في حالة ما إذا اعتبرنا صحتها وجوازها.

٦- ذكرت الجانب القانوني للتعامل مع هذه العملة ومدى قانونيتها في البلاد العربية والأجنبية.

٧- التزمت بعمل مراجع بكل صفحة لكل مادة علمية مذكورة ذكرت فيها اسم المرجع والجزء والصفحة والتزمت بتفاصيل المرجع في نهاية البحث "فهرس المصادر والمراجع"

٨- عزوت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية إلى مواضعها.

٩- نسبت ما يحتاج إلى كتب اللغة العربية.

١٠- ذكرت ما يحتاج من فتاوي ومجامع فقهية كل في موضعه.

١١- نظرًا لحداثة الموضوع استعنت بالشبكة المعلوماتية الإنترنت والمواقع الإلكترونية.

١٢- ذكرت ملخص البحث باللغة العربية والإنجليزية وكلمات افتتاحية للبحث.

١٣- وضعت الفهارس المتنوعة للبحث.

خطة البحث

تشتمل خطة البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، أما المقدمة فتشتمل على أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، وإشكاليات البحث، ومنهج البحث.

وأما الفصول الثلاثة فتشتمل علي:

الفصل الأول: العملة الإلكترونية " البيتكوين"

ويشتمل علي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالبيتكوين.

ويشتمل على:

أولاً: تعريف البيتكوين.

ثانيًا: كيفية إصدار عملة البيتكوين.

ثالثًا: استخدام البيتكوين كبديل للعملة الورقية.

رابعًا: تاريخ نشأة عملة البيتكوين.

خامسًا: الفرق بين العملة الإلكترونية "البيتكوين" والعملة الورقية.

المبحث الثاني: مميزات ومواصفات وإشكاليات البيتكوين.

ويشتمل على:

أولاً: مميزات عملة البيتكوين.

ثانيًا: مواصفات عملة البيتكوين.

ثالثًا: إشكاليات عملة البيتكوين.

رابعًا: الهدف من اللجوء لمثل هذه العملات.

المبحث الثالث: المعايير الشرعية المعتبرة في العملات وتطبيقها على عملة البيتكوين والنصوص الفقهية في هذا المقام.

الفصل الثاني: الحكم الشرعي والتكييف الفقهي لعملة البيتكوين.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الحكم الشرعي للتعامل بالبيتكوين.

ويشتمل على:

أولاً: آراء العلماء في حكم البيتكوين والنصوص في هذا المقام.

ثانيًا: اعتبار البيتكوين سلعة وليست عملة.

ثالثًا: نصوص لبعض الفقهاء تتعلق بهذا الشأن.

المبحث الثاني: التكييف الفقهي لاستعمال عملة البيتكوين وحكم تغطيتها بأحد النقدين.

ويشتمل على:

أولاً: التكييف الفقهي لاستعمال عملة البيتكوين.

ثانيًا: حكم البيتكوين إذا تم تغطيتها بالذهب.

ثالثًا: حكم البيتكوين إذا تم تغطيتها بأنواع أخرى من الأموال والمنقولات.

الفصل الثالث: الوضع القانوني للبيتكوين

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المخاوف بشأن العملات الرقمية وموقف معظم الدول حول قانونية البيتكوين.

ويشتمل على:

أولاً: المخاوف بشأن العملات الرقمية.

ثانيًا: موقف معظم الدول حول قانونية البيتكوين.

ثالثًا: هل تم التعدين لعملة البيتكوين.

رابعًا: قبول المدفوعات في بيتكوين (للأعمال).

خامسًا: فرض الضرائب على التعامل بالبيتكوين.

المبحث الثاني: آراء المنظمين بالنسبة للبيتكوين.

ويشتمل على:

أولاً: هيئة الأوراق المالية والبورصات.

ثانيًا: شكبة مكافة الجرائم المالية. FIHCEH

ثالثًا: لجنة تداول السلع الآجلة. CFTC

رابعًا: دائرة الإيرادات الداخلية.

خامسًا: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

سادسًا: هيئة تنظيم الصناعات المالية. FINRA

سابعًا: مكتب المراقب المالي للعملة. OCC

ثامنًا: مكتب حماية المستهلك المالي. CFPB

تاسعًا: المؤسسات التي تضع التشريعات.

المبحث الثالث: الموقف القانوني لبعض الدول من البيتكوين.

ويشتمل على:

أولاً: الدول التي تم حظر بيتكوين فيها.

ثانيًا: الدول التي تعتبر بيتكوين قانونية.

ثالثًا: البيتكوين في المحاكم الدولية.

رابعًا: البتكوين والقانون في مصر.

خامسًا: الجمع بين الحكم الشرعي والقانوني في وضع البيتكوين.

الخاتمة وتشتمل على:

النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

العملة الإلكترونية " البيتكوين".

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالبيتكوين.

المبحث الثاني: مميزات ومواصفات وإشكاليات البيتكوين.

المبحث الثالث: المعايير الشرعية المعتبرة في المعاملات وتطبيقها على عملة البيتكوين والنصوص الفقهية في هذا المقام

المبحث الأول
التعريف بالبيتكوين

ويشتمل على:

أولاً: تعريف البيتكوين.

ثانيًا: كيفية إصدار عملة البيتكوين.

ثالثًا: استخدام البيتكوين كبديل للعملة الورقية.

رابعًا: تاريخ نشأة عملة البيتكوين.

خامسًا: الفرق بين العملة الإلكترونية "البيتكوين" والعملة الورقية.

المبحث الأول

التعريف بالبيتكوين

أولاً : تعريف البيتكوين: Bitcoin

تتكون البيتكوين من كلمتين Bit بمعنى وحدة قياسية، أو أصغرها، وcoin بمعنى العملة، وهي كما ورد في الموسوعة الحرة: عملة إلكترونية معقدة ورقمية مشفرة، لا مركزية، تعتمد على التقنيات الإلكترونية الخوارزمية، ويتم تداولها عبر شبكة الإنترنت فقط دون أي وجود فيزيائي لها، لما يتم التحقق منها عن طريق الشبكة، وتسجيلها في دفتر حسابات موزع عام يسمى سلسلة الكتل.

وتعتبر البيتكوين أشهر العملات الافتراضية حاليًا، وتتكون من عنوان رقمي مربوط بمحفظة إلكترونية، وكل بيتكوين مقسم لمائة مليون ساوتشي، وعند شرائك لسلعة بيتكوين واحد فإنك ستحول البيتكوين بضغطة زر إلى محفظة البائع، وسينتقل البيتكوين إلى المحفظة، والمحفظة هي تطبيق إلكتروني، وعندما يرد أي شخص تحويل قيمة معينة من البيتكوين إلى شخص آخر فإنه يستخدم ما يسمى بالتوقيع الرقمي، وهذا التوقيع يحتوي على ثلاثة أمور: **الأول:** رسالة التحويل، **والثاني:** الرقم الخاص بالبيتكوين ، **والثالث:** العنوان المعلن للشخص الذي سيستلم البيتكوين، وعندما يتم تحويل بيتكوين إلى محفظة أخرى فإن التحويل يذهب إلى شبكة البيتكوين ويدخل في عملية التأكد ويتم حفظه في سلسلة البلوكاتBlock Choin[1].

---

(١) العملات الرقمية الإلكترونية بين الحل والتحريم بين الواقع والمشهود دراسة فقهية اقتصادية مع بيان البدائل المقبولة شرعًا – مقال إلكتروني بقلم أ.د/ علي محيى الدين القره داغي المنشور على هذا الرابط.
Fikr:Islamic finance knowledge repositoty- columns
– مناقشة في البيتكوين "Bitcoin" وحكمة الشرعي لمحمد صالح المنجد – قضايا مالية معاصرة – مقال إلكتروني – تاريخ النشر ١٤٣٨/١٢/٢٥– ٢٠١٧/٩/١٧ م المنشور على هذا الرابط:
Http://midad.com/articles/ category/1001062
– الحكم الشرعي للبيتكوين – آراء واجتهادات – موقع إلكتروني: Http://www.arabhak.com

حكم التعامل بالبيتكوين– مقال إلكتروني من الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف– المنشور بتاريخ ٢٠١٨/١١/٣٠م. رابط: Http://www.awqaf.gov.aelar:pageslfatwa detail.aspx?did= 89043

=

وتسمى هذه العملة بالبيتكوين وبالعملات المشفرة والعملات الإلكترونية والعملات الرقمية.

ثانيًا: كيفية إصدار عملة "البيتكوين".

إذا كانت العملات المادية في العالم تتولى الدولة إصدارها من خلال البنوك المركزية، فإن عملة البيتكوين ليس هناك جهة سيادية تصدرها، وإنما يتاح إصدارها لكل شخص من خلال عملية تسمى التعدين أو التنقيب على مواقع إنترنت متخصصه، ويتم ذلك باستخدام برنامج إلكتروني يتطلب جهاز كمبيوتر ذي قدرات عالية، تنتهي عملية التعامل مع البرنامج بإنتاج عدد معين من وحدات العملة الرقمية البيتكوين، ومن ثم يضاف هذا الإنتاج في حساب الشخص المنتج على الشبكة العنكبوتية(١).

ثالثًا: استخدامها كبديل للعملة الورقية:

يشيع الحديث في بعض الدول – مثل اليابان والسويد – عن استخدامها بديلاً أو رديفًا للعملة الورقية، فطباعة العملة الورقية على الورق يكلف مالاً وجهدًا، وبما أن العالم يتجه نحو العصر الإلكتروني، فبدلاً من أن تطبع العملة على الورق تطبع على شكل أرقام، أو أشكال إلكترونية تخزن على أجهزة الحاسب الآلي، لكنها تشفر بطريقة معقدة للغاية، حتى لا يمكن نسخها أو "تزويرها" كما تنسخ العملة الورقية.

وكما هو الحال في العملة الورقية، فمنها الدولار، والجنيه الاسترليني، والريال، والين، ونحو ذلك، كذلك توجد أشكال من العملة الإلكترونية فمنها ما

=

المستقبل الغامض لعملة " البيتكوين" بعد صعودها القياسي – مقال إلكتروني بقلم الصحفي برايان لوفكيه – تاريخ النشر ٢٠١٧/١٢/٥م على الرابط أدناه:
Https://www.bbc.com/ Arabic/vert-cap- 42245491

ـ حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفرة: (البيتكوين) وأخواتها د/ هيثم بن جواد الحداد ٧ جمادي الأولى ١٤٣٩هـ – مقال إلكتروني موقع الدُّرر السَّنيَّة المشرف العام/ علوي عبد القادر السقاف على الرابط التالي:1982 Https://dorar.net/articlel

عملة البيتكوين – مقال إلكتروني بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣م موقع إسلام أون لاين
Https:// islamonline.net/22951

(١) عملة البيتكوين – مقال إلكتروني بتاريخ ١٠/ ٢٠١٧ موقع .
Https:// islamonline.net/ category sharia

يسمى بالـ (Ethereum- Bitcoin- Lightcoin) وغيرها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب أنواع هذه العملة غير مغطاة بأي نوع من أنواع المال الحقيقي، ولا الذهب، ولا حتى العملة الورقية، وتوجد بعض الأنواع التي يزعم أصحابها أنها مغطاة ببعض الأموال، أو بالذهب والفضة، ولكن كيف تكون هذه العملة مغطاة حقيقة بتلك الأموال، إلا أن يكون ذلك الغطاء مجرد تعهد من بعض الجهات التي تتعامل بها، بشرائها مقابل مبلغ مالي، أو بضائع محسوسة، وهذا فرق أساسي بين الغطاء وبين القابلية للشراء[١].

رابعًا: تاريخ نشأة عملة البيتكوين.

(١) في شهر أكتوبر ٢٠٠٨م تم نشر ورقة تضم أعمال وأهداف عملة البيتكوين، وقد سببت الورقة قلقًا في بعض الأوساط، كما انطوت عليه من شرح الطريق لتحويل الأموال من دون الحاجة لمؤسسة مالية، وخارج سيطرة السلطات الوطنية والدولية.

(٢) " البلوك شين" "سجل العملات في العملة الافتراضية " بيتكوين عام ٢٠٠٨م ، والذي يتيح تبادلاً للمواد المهمة كالأموال والأسهم.

(٣) التعدين الأول للبيتكوين في يناير ٢٠٠٩م قال (ناكاموتو) بتعدين ٥٠ قطعة نقود معدنية من عملة البيتكوين، وبعد ذلك بأيام تمت أول صفقة للعملة بين ناكاموتو وهال فني.

(٤) البيتكوين يتساوى مع الدولار في فبراير ٢٠١١م ، قفزت قيمة عملة البيتكوين وتساوت للمرة الأولى مع الدولار على بورصة mt Gox لتداول العملات الافتراضية، وظلت قيمتها تتزايد عبر السنوات.

(٥) إجمالي قيمة البيتكوين تتجاوز المليار دولار في مارس ٢٠١٣م، وصل عدد البيتكوين المتداولة إلى ١١ مليون بيتكوين وارتفعت قيمة البيتكوين الواحدة في ذلك الوقت إلى ٩٢ دولارً مما أدى إلى تجاوز القيمة الكلية للبيتكوين المليار دولار.

(١) حكم التعامل بالعملة الإلكترونية د/ هيثم جواد الحداد– مقال إلكتروني ١٤٣٩/٥/٧هـ موقع: الدرر السنية رابط: Https://dorar.net/articlel 1982

(٦) فتح أول ماكينة صرف بيتكوين فى ٢٠١٣م في مدينة فانكوفرت والتي تتيح للمستخدمين تحويل عملات البتيكوين إلى عملات تقليدية.

(٧) البيتكوين في الصين ٢٠١٣م أعلنت بورصة بي بي سي تشاينا أكبر بورصة لتداول البيتكوين في الصين أنها لن تقبل أي ودائع بالعملة الصينية اليوان، مما كان له أثر كبير وفوري ، حيث انخفضت عملة البيتكوين من ١٢٠٠ دولار إلى ٥٧٢ دولار.

(٨) رسوم جامعة بالبيتكوين فى ٢٠١٣م جامعة نيقوسيا في قبرص أول جامعة تقبل دفع الرسوم بالبيتكوين، وذلك بهدف تقليل صعوبات انتقال بعض الطلاب.

(٩) موقع Over stock يقبل التعامل بالبيتكوين ٢٠١٤م في الولايات المتحدة عبر الإنترنت.

(١٠) قيمة البيتكوين تتجاوز الذهب في منتصف ٢٠١٧م ووصل سعر أوقية الذهب إلى ١٣٣١.٦٠ دولار، في حين بلغت قيمة قطعة واحدة من البيتكوين ٣٣٦٣.٤٢ دولارًا[١].

خامسًا: الفرق بين العملة الإلكترونية " البيتكوين" والعملة الورقية.

(١) إن العملة الورقية لا تصدر إلا من قبل البنوك المركزية للدول المعترف بها دوليًا، أما العملة الإلكترونية فإنها قد أصدرت ابتداءً من عدة جهات وأفراد معروفين، وغير معروفين، ولم تخضع – حتى الآن– لقوانين وتشريعات دولية ، وإن كان هناك اتجاه لذلك، ولهذا فقد استخدمها المهربون، ومن في حكمهم بديلاً عن العملة الورقية ولتجاوز التحويلات البنكية الخاضعة للرقابة الدولية.

(٢) من حيث السوق المالية فإن أسعار البيتكوين تتذبذب بشكل كبير جدًا في زمن قصير، وتتأثر بمتغيرات سوقية كثيرة، قد يكون بعضها مفتعلاً، في حين أن أسعار العملة الورقية غالبًا ما تتأثر بقوة اقتصاد الدولة وضَعْفِه، وأسعارها لا تقارن من حيث الثبات، أو التأرجح بأسعار العملات الإلكترونية.

(١) أهم مراحل التطور في تاريخ العملات الرقمية – موقع أرقام – تاريخ النشر ٢٠١٧/١٢/٢م رابط.
Https://www. Argaam.com

(٣) من حيث القيمة المالية الحقيقية: لولا أن هذه العملة قُبِلت من قطاع كبير من الناس، سواء كان ذلك مقصودًا من مصدريها أو كان غير مقصود، لما كان لها أي قيمة تذكر، بل ولم تُسَمَّ عملة أصلاً، إذ أصل النقد ما كان مقبولاً كوسيط للشراء والتعاملات المالية، بمعنى أنه يمكن أن يستخدم للشراء والبيع واسع النطاق، وليس مجدر التبادل المحدود المعتمد على مجرد تراضي الطرفين.

فعلى سبيل المثال: لو تبادل إثنان، أحدهما يعطي ملابس، ويأخذ الآخر مقابل ذلك طعامًا، لما اعتبر الطعام ولا الملابس نقودًا، لكن لو فرضنا جدلاً أن ملابس معينة أصبحت تقبل بشكل واسع جدًا لتبديلها بأي سلع أخرى، وأصبح الناس يحتفظون بها لوقت الحاجة، ليس لأنها ملابس، بل لأنها محفظة للمال، يُباع ويُشترى بها – لأخذت حكم النقود ، وإن كان هذا غير متصور واقعًا، وهذا ما فطن له الإمام مالك ت سنة ١٧٩هـ، يوم أن قال: " ولو جَرَت الجلود بين الناس مجرى العين المسكوك، لكرهت بيعها بذهب أو ورقٍ نظرة"(١).

وهنا يظهر الفرق بين ما له قيمة حقيقية في ذاته، ثم تعارف على اعتباره مالاً يباع ويشترى به، فإن قيمته كنقد مقارنة ومقاربة لقيمته الحقيقية، وليست منفكة عنها تمام الانفكاك، وبين ما ليس له قيمة في ذاته – كما هو الحال في العملة الإلكترونية البيتكوين– فقيمة الورقة التي طبعت عليها فئة المائة دولار، لا تقارن أبدًا بقيمة المائة دلاور، وهذا فرق جوهري يجعل المتَعَذِّر قياس ما قبل الناس التعامل به وسيطًا نقديًا وليس له غطاء قيمي حقيقي كالورق النقدي، وبين ما قبل الناس التعامل به كوسيط نقدي وله قيمة حقيقية في ذاته.

فالذهب والفضة– على سبيل المثال– نقدين قبل الناس التعامل بهما، حيث أودع الله في فطر الناس قبولهما كوسيط نقدي، ومع ذلك لهما قيمة في ذاتهما، لذا فالحديث عنهما له شأن آخر، ولهذا تميز من غيرهما، واعتبرت الشريعة لهما أحكامًا خاصة(٢).

---

(١) المدونة الكبرى للإمام مالك ج ٣ /٣ كتاب الصرف .

(٢) حكم التعامل بالعملة الإلكترونية – مقال إلكتروني– موقع الدرر السنية بتاريخ ١٤٣٩/٥/٧هـ – د/ هيثم الحداد. رابط.Https://dorar.net/articlel1982

المبحث الثاني
مميزات ومواصفات وإشكاليات البيتكوين

ويشتمل على:

أولاً: مميزات عملة البيتكوين.

ثانيًا: مواصفات عملة البيتكوين.

ثالثًا: إشكاليات عملة البيتكوين.

رابعًا: الهدف من اللجوء لمثل هذه العملات.

المبحث الثاني

مميزات ومواصفات وإشكاليات البيتكوين

أولاً: مميزات عملة البيتكوين: تتميز العملات الافتراضية بالخصوصية وسهولة الاستعمال، ويَعدُّها منتجوها ومتداولوها أنها مفخرة لشعب الأرض الذي ينتج عملته بنفسه(١).

ثانيًا: مواصفات عملة البيتكوين:

(١) عملة مشفرة، أي تعتمد على مبادئ التشفير في جميع جوانبها، ولا تصدرها دولة، ولا جهة مالية معروفة.

(٢) عملة لا مركزية، أي عملة رقمية ذات مجهولية، ولذلك تتم عملية التحويل من خلال تخزينها في سلسلة الكتل برقم تسلسلي خاص، ولا تتضمن اسم المرسل، أو المتلقي، أو أي بيانات أخرى، ولذلك قد يتم استعمالها في غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب.

(٣) تقوم على شبكة الند بالند (peer– to- peer networks) والتوقيع الإلكتروني والتشفير بين شخصين مباشرة دون وجود هيئة وسيطة تنظم هذه المعاملات حيث تذهب النقود من حساب المستخدم إلى آخر بشكل فوري ودون وجود أي رسوم تحويل – باستثناء رسوم الشبكة – ودون المرور على المصارف أو الصرافة.

(٤) متوافرة في العالم لشراء الأشياء المتاح شراؤها بها عن طريق شبكة الإنترنت.

(٥) قيامها على سلسلة الكتلة " بلوكشين Block chain" حيث تحتوي كل كتلة على الكتلة التي تسبقها إلى الكتلة الأولى التي يطلق عليها كتلة التكوين، مما يجعل تغيير أي كتلة في غاية من الصعوبة، لأن ذلك يتطلب تغيير كل الكتل التي تليها.

(٦) السرية: حيث لا تحتاج عملية التحويل إلا إلى معرفة العنوان الإلكتروني للمحول إليه، وفي الغالب لا يتم البيع والشراء بين الطرفين، وكذلك

(١) مناقشة في البيتكوين وحكمه الشرعي_ لمحمد صالح المنجد– قضايا مالية معاصرة – موقع سابق.

سرية الحساب البنكي للشخص صاحب Bitcoin فهو آمن ومحمي من خلال مجموعة مشفرة مكونة من حروف وأرقام.

(٧) تعدين بتكوين Bitcoin : وهو استخراجه، حيث يتطلب معدات معينة مخصصة لهذا الغرض، وجهد كبير وبرامج متخصصة تقوم بفك الشفرات، والعمليات الحسابية.

(٨) غير قابلة للتلف، والسرقة، والسطو، وبالتالي لا تحتاج إلى حراسة ، ولا إلى أي نقل مادي.

(٩) لها منصاتها الخاصة للتداول، مثل المنصة التي تربط المشترين والبائعين ويتقاضى رسومًا عن كل معاملة[١].

ثالثًا: إشكالياتها: من أبرز وأكبر إشكاليات العملات الرقمية ، هي:

(١) أنها تسمى عملة، ولكن لا تتوافر فيها أركان العملة وشروطها، وليست مدعومة بأصول معنية، وإنما مدعومة من المستخدمين أنفسهم.

(٢) لا تصدرها الدولة ولا البنوك المركزية، ولا المصارف والبنوك المعترف بها، وإنما أنشأها أشخاص مجهولون أو معروفون . في حين أن النقود المعدنية (الدنانير الذهبية، والدراهم الفضية) كانت تحمل القوة في ذاتها، ولما صدرت النقود الورقية وضع في مقابلها الذهب والفضة، ثم لما رفع الغطاء الذهبي عن العملات أصبحت عملة كل دولة مقدرة بموجوداتها ومعُونة قيمتها على الدولة .

(٣) أنها لا تستخدم إلا من خلال الإنترنت وفي نطاق الشبكات.

(٤) إن معظم التعاملات بالعملات الرقمية تتم من خلال مضاربات قد تدخل في باب المقامرة.

(٥) يمنع التعامل بها معظم الدول لأنها تساعد في غسيل الأموال وسداد قيمة تجارة المخدرات، وتحويل أموال ناتجة عن العمليات الإجرامية، وبالتالي تساهم في زيادة الأنشطة الإجرامية، وعمليات النصب والاحتيال المالي، وقد

(١) العملات الرقمية الإلكترونية بين الحل والتحريم أ.د/ علي محي الدين القره داغي – موقع سابق.

حلل بعض الاقتصاديين ارتفاع أسعار " بيتكوين" إلى أكثر من ألفي يورو إلى استعمالها في تلك الجرائم.

(٦) إن العالم يعاني من أزمات التضخم ونحوه في ظل النقود الورقية التي تصدرها البنوك المركزية وتضمن قيمتها، فكيف يكون مصير العالم في ظل عملات لا علاقة لها بالحكومات ولا بالشركات ولا البنك الضامن لها[١].

رابعًا: الهدف من اللجوء لمثل هذه العملات:

(١) كونها عملة لا مركزية، بحيث يمكن أن يتحكم فيها الأشخاص أنفسهم ، وتحقق لهم قدرًا كبيرًا من الخصوصية والسرية.

(٢) لا يمكن تعقبها، وذلك لأنها لا تعتمد على المؤسسات الرسمية والجهات المالية الوسيطة كالمصارف.

(٣) كونها لا ترتبط بأي مؤسسة مالية؛ فإنه لا يوجد لها أصول ولا أرصدة حقيقية.

(٤) لا تحميها أية ضوابط أو قوانين مالية، ولا تخضع لسلطة رقابية. وكان هذا أحد أسباب تعرضها لارتفاعات مهولة أو انخفاضات حادة.

(٥) جهالة من يقف وراء ترويج هذه العملة الوهمية، مما يجعلها لدى أي تغيرات طارئة عرضة لأن تتلف وتفقد قيمتها. مثال ذلك : فإن الاعتراف بالبيتكوين كعملة قانونية لم تعتمده أي دولة من دول العالم، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة[٢].

(١) العملات الرقمية الإلكترونية بين الحل والتحريم د/ القرة داغي – موقع سابق.

(٢) حكم التعامل بالبيتكوين– موقع الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف منشور بتاريخ ٢٠١٨/١/٣٠م – الفتوى ٨٩٠٤٣ الرابط:
Https://www.awgaf> gov.ae/pages/ fatwa detal. Aspx? Did= 89043

المبحث الثالث
المعايير الشرعية المعتبرة
في العملات وتطبيقها على عملة البيتكوين
والنصوص الفقهية في هذا المقام

المبحث الثالث

المعايير الشرعية المعتبرة في العملات وتطبيقها على عملة "البيتكوين" والنصوص الفقهية في هذا المقام

(١) **المعيار الأول:** اعتماد الدولة للعملة، أي أن تكون العملة صادرة من جهة الدولة، وهو ما يعبر عنه عند الفقهاء: بسك النقود أو ضرب النقود[١].

وبيان ذلك: أن اعتماد العملات المالية يعتبر في الشريعة وظيفة خاصة بالدولة، فالدولة وحدها هي التي يحق لها إصدار النقود، وفقًا للقوانين المعتمدة لديها، والمنظمة لذلك، ونجد ذلك صريحًا في نصوص الفقهاء.

ومن النصوص الفقهية في هذا المقام: فيما يخص العملة " تحمل قيمتها بذاتها "

قال الإمام مالك في المدونة: " ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود، حتى تكون لها سكة وعين، لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة" [٢].

وكلام الإمام مالك هذا قاعدة – في النقود– واضحة تمام الوضوح: فكل شيء حتى الجلود ونحوها– إذا قامت الدولة بسكة عملة، وراج تداولها بين الناس رواج النقود الذهبية والفضية، لاطمئنانهم لحماية الدولة وضمانها لقيمتها؛ فإنها في هذه الحالة تعتبر نوعًا من أنواع النقود وتأخذ حكم النقد الذهبي أو الفضي: الذي يحمل قيمة في ذاته، ومن ذلك لا يجوز صرف بعضه ببعضه نسيئة ولا صرفه نسيئة بأي نوع آخر من أنواع النقود.

ونص الإمام أحمد بن حنبل: " لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب، بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رُخص لهم ركبوا العظائم"[٣].

وقال الإمام النووي في الروضة: " ويكره للرعية ضرب الدراهم وإن كانت خالصة؛ لأن الضرب للدراهم من شأن الإمام[٤].

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – رابط: www.islam.gov.Kw
(٢) المدونة الكبرى للإمام مالك ٣/٣/ كتاب الصرف.
(٣) كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي ٢/٢٦٨.
(٤) روضة الطالبين للنووي ٢/٢٥٧.

فيتضح مما سبق: أن الشرط الأساسي في الشريعة والقانون – لاعتبار الشيء عملة نقدية، هو أن تعتمد الدولة ذلك رسميا؛ لتكون بذلك ضامنة لقيمتها وتتوفر لها الحماية القانونية التي تمكنها من القيام بوظيفتها الأساسية، وهي كونها مقياسًا لقيم المقومات ، وثمنا للسلع ووسيلة للوفاء بالديون.

وتطبيق هذا المعيار على البيتكوين– على اعتبار أنها عملة– فهل نجد المعيار المذكور متوفرًا فيها؛ المفهوم من التعريف بها – والذي سبق ذكره– أن البيتكوين هي عملة من العملات الرقمية الإلكترونية الافتراضية الوهمية، التي ليس لها وجود مادي، وليس لها ارتباط بالمؤسسات المالية الرسمية، ولا الجهات المالية الوسيطة: من مصارف ونحوها؛ لذلك فإنه لا يوجد لها أصول ولا أرصدة حقيقية، ولا تحميها أية ضوابط أو قوانين مالية ، ولا تخضع لسلطة رقابية، الأمر الذي يجعل من المتعذر ضمانها أو متابعتها، وبهذا يتضح أن البيتكوين لا تتوفر فيها الشروط المعتبرة في العملات الحقيقية، فهي لا تروج رواج النقود، ولم تتحقق فيها الثمنية؛ فهي لا تصلح أن تُعتمد مقياسًا للأثمان التي تقيم السلع بها، ولم تحصل الثقة والاطمئنان إليها عند عامة الناس، لأنه ليس لها قيمة حقيقية في ذاتها ولا في أمر خارج عنها. لذلك فإنه يحتمل احتمالاً كبيرًا سقوط هذه العملة – عند تعرضها لمتغيرات طارئة– تؤدي إلى تلفها وفقدانها لقيمتها، وعليه فالتعامل بها يتضمن غررًا شديدًا أشد من غرر المقامرة المحرمة إجماعًا[١] لما يؤدي إليه ذلك من ضياع حقوق كثير من الناس، وأكل أموالهم بالباطل، والمولى عز وجل قال: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً**﴾[٢].

فلو تخلى عنها من يروج لها، وأغلقوا مواقعهم؛ فإن هذا سيفقدها قيمتها، ويؤدي إلى تلفها، مما يؤدي إلى ضياع حقوق أصحابها المتعاملين بها[٣].

(٢) المعيار الثاني: العلم بأطراف المعاملة ، والعلم بالعوضين

(١) الدليل الفقهي – القمار – رابط. Https://www://fikhguidf.com .
(٢) سورة النساء من الآية ٢٩.
(٣) حكم التعامل بالبيتكوين– فتوى رقم ٨٩٠٤٣– الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف – موقع سابق.

فيجب في المعاملات المالية حتى تتفق والشريعة الإسلامية أن تكون على وضوح بجميع أطراف هذه المعاملة ، ففي البيع مثلاً، يجب العلم بالبائع والمشتري – طرف العقد– والعلم بالعوض فيعلم السلعة المبيعة، والثمن المقابل لها حتى يترتب على العقد آثاره من نقل الملكية للمشتري ونقل الثمن للبائع.

وتطبيق هذا المعيار على البيتكوين: هذا المعيار غير متحقق في التعامل بالبيتكوين؛ فإن الجهالة تحيط بها من كل الجهات، فهي تعتمد على مبادئ التشفير في جميع جوانها، ولا يتضمن قانون التعامل بها أي معلومات من الشخص أو بياناته، فالجهالة ترافقها بدأ من اكتسابها واستعمالها وكل هذا يؤدي إلى الغرر والغش وفتح باب المفاسد المنهي عنه في الشريعة الإسلامية.

والأدلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ** ﴾(١).

والرسول ﷺ نهى عن بيع الغرر(٢).

والقواعد الشرعية في المعاملات المالية:

(١) سلامة واستيفاء العقود بمعنى أن تكون خالية مما يبطلها أو يفسدها حسب الأحوال فتكون خالية من الغرر والجهالة والإذعان(٣).

(٢) قاعدة: "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"(٤).

(٣) قاعدة: "العبرة في العقود والمعاملات بالمقاصد والمعاني، لا بالألفاظ والمباني(٥).

(٤) قاعدة: "التراضي التام بين المتعاملين"(٦).

(١) سورة النساء آية ٢٩.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري للعسقلاني – باب بيع الغرر وحبل الحبلة – ٤١٨/٤، صحيح مسلم – كتاب البيوع – باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر– حديث رقم ٢٨٧٨– موقع إلكتروني – جامع السنة وشروحها.

(٣) الضوابط الشرعية للمعاملات المالية د/ شحاته ٩، ١٠ – فتاوي ابن تيمية ١٤٥/٢٩ وما بعدها، المعاملات المالية المعاصرة د/ المشيقح ص ٦.

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي ٧٨، قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٤/١.

(٥) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة د/ الزحيلي ٤٠٣/١، شرح القواعد الفقهية للزرقا ٥٤/١.

(٦) الفتاوي الكبري لابن تيمية ١٥٥/٢٩، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة د/ الزحيلي ٨١٨/٢.

(٥) قاعدة: عدم مخالفة مقاصد الشريعة :" حفظ الدين، النفس، العقل، المال، العرض"[١].

والإجماع: يقول ابن العربي: " القاعدة الثامنة: وقد اتفقت الأمة على أنه لا يجوز إلا بيع معلوم من معلوم المعلوم بأي طريق من طرق العلم وقع"[٢].

المعيار الثالث: خلو المعاملة من الضرر المحرم، أو حدوثه، أو وقوعه فالرسول ﷺ قال: " لا ضرر ولا ضرار"[٣]، " والأصل في المضار التحريم والحظر "[٤].

"والضرر يدفع بقدر الإمكان"[٥]، و"يتحمل الضرر الخاص لتجنب الضرر العام"[٦].

وبتطبيق هذا المعيار على عملة البيتكوين يتضح أن الضرر متحقق هنا، فهذه العملة خارجة عن أي رقابة مسؤولة من أي جهة، سواء كانت عملة أو سلعة، وهذا يؤدي حتمًا إلى إضعاف تحكم الدول في أسواقها المالية منها والتجارية، مما يؤدي إلى حدوث أضرار متوقعة، بل قد يكون الضرر محققًا في بعض الصور فهي تلحق الضرر باقتصاد الدول، وقد تؤثر على استقرار المجتمعات بما تتسبب فيه من انتشار التجارات المحظورة، وغسيل الأموال، والتحويلات المالية ، التي يمكن أن تستخدمها الجماعات المحظورة بتداول هذا النوع من العملات، " والضرر يزال"[٧].

(١) الوجيز في أصول الفقه للزحيلي ١/١١٣.
(٢) القبس في شرح موطأ مالك ١/٧٩١.
(٣) الحديث حسن رواه ابن ماجه – باب من بنى في حق ما يضر بجاره رقم ٢٣٤٠- ٢/٧٨٤، السنن الكبرى للبيهقي ٦/٧٠- رقم ١١٠٧٠، مسند أحمد – حديث رقم ٢٧٨٤ ، جامع السنة وشروحها، العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ٢/٢٠٧.
(٤) البحر المحيط للزركشي ٨/٩.
(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٧٢، الأشباه والنظائر لابن السبكي ٤١.
(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٧٤.
(٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٧٢، الأشباه والنظائر لابن السبكي ٤١.

الفصل الثاني
الحكم الشرعي والتكييف الفقهي
لعملة البيتكوين

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الحكم الشرعي للتعامل بالبيتكوين.

المبحث الثاني: التكييف الفقهي لاستعمال عملة البيتكوين وحكم تغطيتها بأحد النقدين

المبحث الأول
الحكم الشرعي للتعامل بالبيتكوين

ويشتمل على:

أولاً: آراء العلماء في حكم البيتكوين والنصوص في هذا المقام.

ثانيًا: اعتبار البيتكوين سلعة وليست عملة.

ثالثًا: نصوص لبعض الفقهاء تتعلق بهذا الشأن.

المبحث الأول

الحكم الشرعي للتعامل بالبيتكوين

أولاً: بالبحث في هذه القضية وحكمها في المعاملات المالية المعاصرة وجدنا أن الأمر فيه خمسة آراء:

الرأي الأول: تحريم التعامل بهذ العملة مطلقا ونص على ذلك الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف(١)، دار الإفتاء المصرية(٢)، دار الإفتاء التركية(٣)، ودار الإفتاء الفلسطينية(٤)، ومن المعاصرين د/ هيثم الحداد(٥)، د/ محمد صالح المنجد(٦)، د/ علي محيي الدين القرة داغي(٧).

ما استدل به أصحاب هذا الرأي:

نصت أغلب الآراء الفقهية إلى اعتبار البيتكوين عملة رقمية لا تتوافر فيها المعايير – الشرعية والقانونية– التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتبرة دوليًا. كما أنها لا تتوافر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها بسلع أخرى؛ ولهذا فإنه لا يجوز التعامل بها؛ وذلك لأن التعامل بها يؤدي إلى عواقب غير سليمة: سواء على المتعاملين، أو على الأسواق المالية والمجتمع بأكلمه، وسواء اعتبرناها نقدًا أو سلعة فالحكم يشملها على كلتا الحالتين.

---

(١) حكم التعامل بالبيتكوين – موقع الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف – فتوى رقم ٨٩٠٤٣ بتاريخ ٢٠١٨/١/٣٠م.

(٢) حكم البيتكوين حلال أم حرام– مقال إلكتروني– بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٨م رابط:
https:// bitcoin talk.org/index.php?topic= 43298440

(٣) الموقع السابق.

(٤) الموقع السابق.

(٥) الدرر السنية – مقال بعنوان "حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفرة – ١٥/٧ ١٤٣٩هـ موقع سابق.

(٦) قضايا مالية معاصرة – مناقشة في البيتكوين وحكمه الشرعي – مقال إلكتروني بتاريخ ١٢/٢٥ ١٤٣٨هـ – – ٢٠١٧/٩/١٧م – رابط سابق.

(٧) فتوى حول الحكم الشرعي للعملات الورقية الإلكترونية د/ علي محيي الدين القرة داغي.
www. Qaradaghi.com
https: hifikr. Isra.my/columhs/post/145
ـ العملات الرقمية الإلكترونية بين الحل والتحريم، بين الواقع والمشهود دارسة فقهية اقتصادية مع بيان البدائل المقبولة شرعًا. رابط:
https: hifikr. Isra.my/columhs/post/145

وقد حسمت دار الإفتاء المصرية من خلال الحكم الشرعي في التعامل بعملة البيتكوين والمشفرة بتحريمها لخطورتها على الأمن المجتمعي والاقتصادي، دافعًا قويًا لمعرفة ملابسات الحكم الشرعي وطرق تداول هذه العملة المشبوهة. واعتمدت دار الافتاء في تحريم العملة الافتراضية " بيتكوين" على عشرة أسباب:

(١) أنها تمثل اختراقًا لأنظمة الحماية والأمن الإلكتروني.
(٢) تمثل اختراقًا للأنظمة المالية المركزية للدول والبنوك المركزية.
(٣) تستخدم للهروب من الأجهزة الأمنية لتنفيذ أغراض غير قانونية.
(٤) تستخدمها عادة للعمليات المالية الإجرامية.
(٥) يتوافر فيها عنصر الغرر " النصب والخداع".
(٦) عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط.
(٧) عملة رقمية لا مركزية وليس لها وجود فيزيائي ولا يمكن تداولها.
(٨) يتوافر فيها عنصر الجهالة.
(٩) لا يجوز البيع والشراء والتعاقد بها.
(١٠)لا توجد هيئة تنظيمية مركزية تقف عليها.

وأكد فضيلة الدكتور/ شوقي علام – مفتي الجمهورية – أنه لا يجوز شرعًا تداول عملة البيتكوين والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها، بل يمنع من الاشتراك فيها؛ لعدم اعتبارها كوسيط مقبول للتبادل من الجهات المختصة، ولما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في مصرفها ومعيارها وقيمتها، فضلاً عما تؤدي إليه ممارستها من مخاطر عالية على الأفراد والدول.

وأوضح فضيلته في فتوى له أن هذه الوحدات الافتراضية غير مغطاة بأصول ملموسة ولا تحتاج في إصدارها إلى أي شروط أو ضوابط وليس لها اعتماد مالي لدى أي نظام اقتصادي مركزي، ولا تخضع لسلطات الجهات الرقابية والهيئات المالية، لأنها تعتمد على التداول عبر الشبكة الدولية (الإنترنت) بلا سيطرة ولا رقابة.

ومن خلال هذا البيان لحقيقة عملة "البيتكوين" يتضح أنها ليست العملة الوحيدة التي تجري في سوق صرف العملات، بل هذه السوق مجال لاستخدام

هذه العملة ونظائرها من عملات أخرى غيرها تندرج تحت اسم "العملات الإلكترونية".

وأشار إلى الصورة الغالبة في إصدار هذه العملة أنها تستخرج من خلال عملية يطلق عليها "تعدين البيتكوين" Bitcoin mining، حيث تعتمد على الحواسب الإلكترونية ذات المعالجات السريعة عن طريق استخدام برامج معينة مرتبطة بالشبكة الدولية "الإنترنت" وتجري من خلالها جملة من الخطوات الرياضية المتسلسلة والعمليات الحسابية المعقدة والموثقة، لمعالجة سلسلة طويلة من الأرقام والحروف وتخزينها في محافظ إلكترونية بعد ترقيمها بأكواد خاصة(١).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام "عملية خلق الأموال".

هذا النوع من العملة أو النقد (البيتكوين) أوجد من لا شيء، وهذا يجعلنا نتطرق بالحديث عن حال الورق النقدي بعد فك الارتباط بينه وبين الذهب، الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧١م، فما عرف بصدمة نيكسون؛ فقد كانت الأوراق النقدية حتى ذلك الوقت مغطاة بالذهب، ولذلك اعتيد أن يُكتب عليها مفادها بأن الدولة المصدرة تلتزم دفع ذهب، قيمته بقيمة تلك العملة الورقية لحامل تلك الأوراق، فلما أنهت الولايات المتحدة ذلك الارتباط، لم يعد الذهب غطاء للدولة، وجرت الدول الأخرى على هذا الطريق.

ومعنى ذلك أن الدول يمكنها أن تصنع مالاً من لا شيء سوى الورق الذي طُبعَ عليه، وهذا ما تم فعلاً، فأصبحت الدول تطبع عُملتها على الورق دون أن يكون لهذه الأوراق أي غطاء من ذهب أو فضة، أو حتى من غيرها من الأموال.

واعتبر هذا القرار من وجهة نظر الاقتصاديين تحولاً من أكبر الأحداث الاقتصادية العالمية، إلا أن هذا القرار كان له من المخاطر على اقتصاد العالم فيُعد هذا القرار في حقيقته فتحًا لباب ما يعرف بعملة " خلق النقود" أو "إيجاد النقود" أو " توليد النقود" من لا شيء، وإن كانت العبارة الأدق هي خلق النقود

(١) الحكم الشرعي للبيتكوين – آراء واجتهادات – موقع الكتروني سابق.

والتي تجري بعدة صور ، منها:

زيادة المعروض النقدي من خلال تكرار عمليات الإقراض، فكل هذه الصور لم تكن لتحدث لو كانت العملة الورقية سندات حقيقية مرتبطة بمقابلها من الذهب والفضة، أو أي مال حقيقي آخر.

فعلى سبيل المثال: طباعة الدولار الذي يعد عملة قوية– أو هو الأقوى حتى الآن– يُشترى ويباع بها، ما هي إلا إيجاد للنقود من لا شيء ، فقد أمكن صنع الدولار من لا شيء؛ لأنه لم يَعُد سندًا لملكية مقداره من الذهب، بل لم يعد سندًا لملكية مقداره من أي مال حقيقي آخر، أو بعبارة أخرى: انفكَّ ارتباطه بالذهب، أو بالمال الحقيقي، وهذا أمرٌ، وإلزام الدول مواطنيها أو التزامها لهم اعتبار عملتها نقدًا يباع ويشترى بها، وقبولها عوضًا ومقابلاً ماليًا – أمر آخر.

ومن هذا المنطلق تمكنت دول العالم من إيجاد المال من لا شيء، فأصبحت حرة غير مقيدة بملك الذهب والفضة، بل أصبحت قادرة على "صناعة" ذهبها وفضتها الخاصة من لا شيء، لا أحد يحاسبها على ذلك، ولكما ازدادت قوة الدولة العسكرية، والسياسية ازدادت قوة عملتها، ومن ثم تمكن القليل من أصحاب النفوذ من السيطرة على اقتصاد العالم من خلال مال وهمي ليس له حقيقة، مستغلين بذلك قوتهم ونفوذهم، أما الدول الضعيفة فما تصنعه من مال فإنه مال ضعيف ليس له أي قوة إلا من خلال ارتباطه بالدولار، حتى ولو كانت غنية بمصادرها الطبيعة من ذهب أو فضة والدلاور – كما ذكرنا – ليس لديه أي رصيد أو غطاء حقيقي.

ومن أهم الدلائل على أهمية الفرق بين كون العملة الورقية سندات حقيقية إما لذهب أو فضة ، أو لغيرها من الأموال الحقيقية، وبين كونها ورقة تلتزم الدول المصدرة لها اعتبارها عوضًا ماليًا – حصول التضخم وهو زيادة المعروض النقدي مقابل ما يجب أن يمثله من سلع، فلو كان النقد سندات حقيقية لمال حقيقي لما حصل ذلك التضخم.

وكما هو معلوم فإن التضخم من أكبر المشاكل الاقتصادية التي تواجه دول العالم، لا سيما الضعيفة منها، حتى ولو كان الذهب الطبيعي أهم ثرواتها.

فإن المتأمل في حرص الشريعة الإسلامية البالغ على التقابض في

مجلس العقد لا سيما إذا ما تُبودِل مال بمال، ليجد معجزة من معجزات الشريعة الإسلامية فقد قال الرسول ﷺ في باب الربا: " الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مِثلاً بمثل، سواءً بسواء، يدًا بيدٍ، فإذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدًا بيد"(١).

فالتقابض هو الوسيلة الفعالة لمنع عملية "خلق النقود" والتي تحدث حينما يتبادل الذهب والفضة – وهما اللذان يُعدَّان أساس الأموال، وهما النقدان الوحيدان في الشريعة الإسلامية– من خلال وعود بين المتبادلين، حتى ولو كانت هذه الوعود موثقة أو سندات الملكية هي ما عرف بعد ذلك بالأوراق النقدية فالربا تمنعه المماثلة وخلق النقود يمنعه التقابض، كما نص عليه الحديث السابق، وهاتان العمليتان– وهما الربا وخلق النقود – مرتبطتان ارتباطا وثيقًا بعضهما البعض، فلا يتحقق التقابض الذي يمنع الربا إلا إذا كان المال حقيقيًا، فالربا وخلق المال هما أساس خراب الاقتصاد العالمي ومشاكله المتعددة، وأساس اختلال التوازن الذي خلق الله جلا وعلا عليه الكون، ووزع الأرزاق، فإن الله جل وعلا رزق بعض البلاد بالذهب، وبعضها بغير الذهب، فإذا ما صنع ذهب– أو نقد– من لا شيء، اختل هذا التوازن وهذا العدل الإلهي، وحلَّ مكانه الظلم الذي يُمارسه القوي الذي لا يؤمن بالله، ويتمرد على سلطانه: ﴿ **كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى * أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى** ﴾(٢).

وَخَلْقُ المال يمنح فرصة لإيجاد مال وهمي ليس له أي غطاء، بل وكما هو الحال في العملة الإلكترونية المشفرة ، يُمكَّن العدد المحدود الذي يمتلك مهارات خلق المال من المحصول على الثروة، وربما احتكارها، ولكونه غير منضبط فهو باب واسع للغش والخداع، إذ ليس ثمة مال حقيقي يُمكِنْ تقييمه، ومن ثم يمكن التلاعب في أسعاره والتحكم فيها، وهذه القيمة غير المنضبطة تقفز ارتفاعًا وتهوى انخفاضاً في وقت يسير، ويحدث بسبب هذ المال غير

(١) صحيح مسلم – كتاب المساقاة – باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا – حديث رقم ٣٠٧٠ – جامع السنة وشروحها – موقع إلكتروني سابق.
(٢) سورة العلق آية ٦، ٧.

الحقيقي الشراء المزدوج عدة مرات، فيخلق من هذا المال الوهمي مال وهمي آخر، مهما سنت من قوانين لضبط هذه العملية ، فيصبح الاقتصاد العام أو اقتصاد ذلك السوق فقاعة لا تلبث أن تنفجر مُحدثة دمارًا هائلاً.

فالعملة الإلكترونية غير المغطاة بأي نوع من أنواع المال صورة أخرى من صور صناعة المال الذي ليس له أي غطاء – فكما ذكرنا– أنها تصنع من قبل أفراد وشركات ودول، ولم تعتمد حتى الآن للتعامل الدولي ولذلك تحرم صناعة هذا النقد المعروف بالنقود الإلكترونية المشفرة، سواء كان ابتداءً أو من خلال ما يعرف بعمليات التنقيب؛ لأنه إيجاد للمال من لا شيء، ويحرم كذلك ضخ الأموال لتقويته من خلال تداوله بيعًا وشراءً(١).

الرأي الثاني لحكم التعامل بالبيتكوين.

هذا الرأي قصر فيه أكثر الباحثين حديثهم على مالية أو نقدية هذه العملة وبنوا على حكمهم بكونها نقدًا من عدمه أحكامًا أخرى، منها: إباحة التعامل بها – أي: إباحة استعمالها نقودًا– ثم جريان الربا فيها، ووجوب الزكاة فيها كوجوبها في النقدين، ووجوبها في العملة الورقية وصاحب هذا الرأي هو الشيخ محمد صالح المنجد.

الرأي الثالث لحكم التعامل بالبيتكوين.

هو التوقف في الحكم ، وسبب هذا هو توقفهم في الحكم بكونها نقدًا ، ولذلك خلصوا إلى أنها إذا جرت مجرى الأوراق النقدية، بحيث اعترف بها من قبل دول العالم كلها، أو معظمها، وأصبح التعامل بها خاضعًا لأنظمة وقوانين تمنع التحايل بها، فإن التعامل بها عندئذ يكون مباحًا، وقال بهذا التوقف الشيخ عبد الرحمن البراك، لكنه أوجب الزكاة فيمن ملك منها نصابًا بمفردها أو مع غيرها إذا حال عليها الحول.

الرأي الرابع لحكم التعامل بالبيتكوين.

هو التفصيل، فَصَّل قليل من أصحاب الخبرة في الاقتصاد في حكمها،

(١) الحكم الشرعي للبيتكوين – آراء واجتهادات – موقع إلكتروني سابق.
حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفرة – د/ هيثم الحداد – موضع إلكتروني سابق

وذكروا أن ما كان له غطاء بالذهب أو بأموال عينية أخرى، فإنه قد يأخذ حكم الإباحة، وما ليس له غطاء من الذهب أو الفضة (النقدية) فيعتبر من باب خلق النقود أو إيجاد المال من لا شيء وهو أمر محرم شرعًا، وصاحب هذا الرأي هو د/ هيثم الحداد(١).

الرأي الخامس لحكم التعامل بالبيتكوين.

هناك رأي قائل بأن البرمجة شيء حقيقي لا وهمي، وأن البيتكوين بدأت تفرض نفسها، وأن درجة الاعتمادية والموثوقية والإقبال عليها يزداد، ولذلك لا يُستبعد أن تكون محرمة في أول ظهورها، عندما تكون المخاطر عالية جراء عدم الاعتراف بها من أكثر الدول، ولأنها ضعيفة الاعتمادية والموثوقية، نتيجة لذلك فيكون التعامل بها مغامرة ومقامرة، ثم يتغير الحكم إذا اكتسحت وسادت وفرضت نفسها عالميًا.

الرأي الراجح:

بعد عرض الآراء المذكورة في حكم التعامل بالعملة الإلكترونية البيتكوين، وتداولها، فالأولى بالقبول هو الرأي الأول القائل بحرمة هذه العملة.

أسباب الترجيح: ويرجع السبب في ترجيح هذه الرأي هو ما استند إليه أصحابه من توضيح بأن البيتكوين لا تتوفر فيها المعايير – الشرعية والقانونية– التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتبرة دوليًا.

كما أنها لا تتوفر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها مع سلع أخرى، ولهذا فإنه لا يجوز التعامل بالبيتكوين أو العملات الإلكترونية الأخرى التي لا تتوفر فيها المعايير المعتبرة شرعًا وقانونًا؛ وذلك لأن التعامل بها يؤدي إلى عواقب غير سليمة سواء على المتعاملين، أو على الأسواق المالية، والمجتمع بأكلمه، وسواء اعتبرناها نقدا أو سلعة فالحكم يشملهاعلى كلتا الحالتين.

(١) حكم التعامل بالعملة الإلكترونية (البيتكوين) – الدرر السنية– د/ هيثم الحداد– موقع سابق.
مناقشة في البيتكوين وحكمه الشرعي– محمد صالح المنجد – وقضايا مالية معاصرة – موقع سابق.

ثانيًا: اعتبار البيتكوين سلعة وليست عملة.

اعتبر بعض المعاصرين أن البيتكوين سلعة وليست عملة أو نقدًا كالعملات الورقية وعلى ذلك فيجوز تداولها كباقي السلع في ظل الضوابط الشرعية لترويج السلع(١).

نصوص لبعض الفقهاء تتعلق بهذا الأمر:

نص الإمام مالك:" على أن كل ما يرتضي به الناس ويجعلونه سكة يتعاملون بها فإنه يأخذ حكم الذهب والفضة ولو كان من الجلود"(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: " أن النقود لا يعرف لها حد وإنما تعود لتعامل الناس واصطلاحهم"(٣).

وجاء في قرار هيئة كبار العلماء: " النقد هو كل شيء يجري اعتباره في العادة أو الاصطلاح بحيث يلقي قبولاً عامًا كوسيط للتبادل"(٤).

(١) مناقشة في البيتكوين وحكمه الشرعي لمحمد صالح المنجد – موقع سابق.
(٢) المدونة الكبرى للإمام مالك ٣/٥.
(٣) الفتاوي الكبري لابن تيمية ٢٩/٢٥١، ٢٥٢.
(٤) العملات أصبحت أجناسًا مختلفة عن الذهب والفضة – موقع الإسلام ويب– فتوى رقم ١١٦٨٦٠ – بتاريخ ٢٠٠٩/١/١١م رابط: Https://islam wep. net

المبحث الثاني
التكييف الفقهي لاستعمال عملة البيتكوين
وحكم تغطيتها بأحد النقدين

ويشتمل على:

أولاً: التكييف الفقهي لاستعمال عملة البيتكوين.

ثانيًا: حكم البيتكوين إذا تم تغطيتها بالذهب.

ثالثًا: حكم البيتكوين إذا تم تغطيتها بأنواع أخرى من الأموال والمنقولات.

المبحث الثاني

التكييف الفقهي لاستعمال عملة البيتكوين وحكم تغطيتها بأحد النقدين

فيما سبق تحدثنا عن حكم التداول والتعامل بالبيتكوين وكان الرأي الراجح هو التحريم، وهذا الحكم إنما يخص هذه العملات التي ما زالت خارج الرقابة من الجهات المسؤولة، أما إذا صدر قرار بتنظيمها واعتمادها ووضعها تحت مظلة رقابية من تلك الجهات، بحيث تتوافر فيها المعايير التي تجعل منها عملة قانونية، يجري التعامل بها بين الدول؛ فإن حكم التعامل بها يأخذ حينئذ حكم التعامل بالعملة المعتمدة رسميًا.

فإذا أصبحت هذه العملة بديلاً أو رديفًا للعملة الورقية، والتزمت الدول أو البنوك المركزية أو الجهات القانونية المصدرة لها، بصرفها بقيمتها من أي أنواع البضائع أو النتاج المحلي، لأن يكون لدينا دولار ورقي، أو دولار رقمي، أو عملة أخرى أمريكية رديفة للدولار، مثل أي دولار، لها سعر صرف معين ومحدد، كما هو الحال في الدولار، فإذا أصبحت تلك العملة بديلاً أو رديفًا للعملة الورقية ، وفُرِضَ على دول العالم كله – ومنها الدول الإسلامية – صكها كبديل أو رديف للعملة الورقية ، وأمكن ضبط سعرها بسعر صرف محدد – مع ارتفاع أو انخفاض يسير، كما هو الحال في العملة الورقية – غير قابل للتذبذبات الكبيرة والسريعة التي تجعلها نوعًا من القمار المحرم شرعًا؛ وسنت تشريعات كافية لضمان استمرار التعامل بها أولاً، ثم وَفْقَ ما تقدم من الشروط ثانيًا: فقد يقال عندئذ بإباحة التعامل بها، كما يباح الآن التعامل بالورق النقدي اضطرارًا وتصبح بديلاً مشابهًا له، مع أن أصله – أي الورق النقدي– بعد فك الارتباط بينه وبين الذهب محرم(١).

ويجب علينا كدول إسلامية – بهدف استقلال الاقتصاد وبسط العدل–

(١) حكم التعامل بالعملة الإلكترونية البيتكوين– الدرر السنية – مرجع سابق.
حكم التعامل بالبيتكوين – الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف – فتوى رقم ٨٩٠٤٣ – موقع إلكتروني سابق.
الحكم الشرعي للبيتكوين – آراء واجتهادات– موقع إلكتروني سابق

تجنب بيع ثرواتنا بمقابل يدفع من خلال تلك العملات، حتى لا يُضَخ مزيد من القوة فيها، وإنما تعاملاتنا كبيع وشراء تكمن بما له قيمة من ذهب وفضة حقيقية أو مال من خلال المقايضة التي هي أساس المعاملات المالية قديمًا.

وفي هذا المقام تحدث د/ علي القرة داغي في فتواه فقال: الحكم الشرعي في هذه الحالة المذكورة للبيتكوين محرم تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد والذات.

والمقصود بتحريم الوسائل أن الحرمة راجعة إلى أن ذلك الشيء وسيلة وذريعة إلى المحرم لذاته، ولذلك يباح عند ما لا يؤدي إلى تلك الغاية المحرمة.

وأما المحرم تحريم المقاصد، فهو المحرم لذاته مطلقا، ولذلك لا يجوز إلا عند الضرورة.

وبناء على ذلك: فإن شراء " بيتكوين" ونحوها من العملات الرقمية الإلكترونية، والتعامل بها محرم لأنها فى هذه الحالة تقوم بدور العملة مع أنها لا تتوافر فيها شروط العملة، وأما المضاربة بها فهي أكثر حرمة؛ لأنها تصل إلى حد المقامرة التي حرمها الله تعالى لذاتها.

فإذا أزيلت أسباب فسادها من خلال أحد البدائل ـ المذكورة سابقًا ـ فإنها تصبح مشروعة ومقبولة ويصبح تداولها إذا توافرت بقية شروط الصحة في العقود.

لذلك فمن اشترى عملة بيتكوين ونحوها من العملات الرقمية الإلكترونية لأجل التبادل فقط فقد ارتكب إثمًا لكنه أقل إثمًا ممن ضارب فيها، وعليه أن يبيعها فيكون له رأس ماله فقط، ويتخلص مما زاد عليه في وجوه الخير(١).

جاء في تهذيب الفروق للقرافي: " موارد الأحكام على قسمين: مقاصد، وهي المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها، ووسائل، وهي الطرق المفضية إليها، وحكمها ما أفضت إليه من تحريم وتحليل، غير أنها أخفض رتبة من المقاصد في حكمها".

(١) فتوى حول الحكم الشرعي للعملات الورقية د/ علي محي الدين القرة داغي– موقع سابق.

فهذه العملة ونحوها من العملات الإلكترونية المشفرة بوضعها الحالي لا تعد عملة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ولا يجوز شراؤها ولا بيعها ولا تداولها، غير أن تحريمها تحريم الوسائل كما سبق ، ولكن يحرم المضاربة بها؛ لأنها في الوقت الحالي ليست عملة، ولم تتكون لها الأصول، ولم تتحول إلى أسهم أو صكوك، لذلك يمنع التعامل بها شرعًا وتداولها(١).

ثانيًا: حكم العملة الإلكترونية "البيتكوين" إذا تم تغطيتها بالذهب.

هذه العملة حتى الآن – وكذلك باقي مثيلاتها – غير مغطاه بغطاء حقيقي من الذهب، وغاية ما في الأمر تعهد بعض مصدريها بدفع قيمتها الأصلية ذهبًا، وعلينا كمحققين شرعيين أن نتثبت من هذا التعهد، وهل هو مجرد تعهد أدبي، أم تعهد ملزم من خلال تبعيته لقانون مستقر ومعترف به. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى: لا بد أن يكون سعرها متناسبًا مع سعر الذهب؛ حتى نتحقق من مصداقية هذا الغطاء، وإذا كان الأمر كذلك فيجب الامتناع عن التعامل بها بصورة تفصل بينها وبين الذهب الذي يغطيها من خلال المزايدة في سعرها، فأسعار الذهب وإن كانت تتغير إلا أنه تغير محدود مقارنة بالزمن المستغرق لتغيره، فإذا ما تذبذب سعر هذه العملات بشكل كبير وفي زمن قصير، دل ذلك أولاً على عدم وجود غطاء حقيقي لها من الذهب، وكذلك أصبح القول بحرمة التعامل بها متعينًا، وذلك لاقتراب ذلك التعامل بها بيعا وشراءً من المقامرة المحرمة – كما سبق ذكره في الحكم الشرعي لها ـ .

ومن نافلة القول: أنه وإن ثبت غطاء الذهب بتلك القيود التي ذكرناها ، فإنها لا تصبح عُملة مستقلة، بل حقيقتها أنها سندات ملكية للذهب، ومن ثم تخضع لأحكام الصرف المعروفة، فعلى كل الأحوال ما زالت عملة غير مستقلة وغير خاضعة لأحكام العملات الورقية(٢).

ثالثًا: حكم العملة الإلكترونية – البيتكوين– إذا تم تغطيتها بأنواع أخرى من

(١) الفروق للقرافي ٢/٥٩.

(٢) حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفرة (البيتكوين) – موقع إلكتروني سابق – الدرر السنية.

الأموال أو المنقولات.

كما سبق من عدم التصور بتغطية هذه العملات بغطاء الذهب، فكذلك الحال بالنسبة لغطائها من الأموال والمنقولات الأخرى، بل عدم الإمكان هنا أقوى ، وعلى كل حال: إن فرض وجود نوع من أنواعها مما له غطاء بأنواع أخرى من الأموال، كالأراضي والعقار، ونحو ذلك– فإن هذه العملة لا يمكن أن تُعَدَّ سند ملكية لذلك المال، وفي هذا الوقت نتعامل معها كسندات ملكية وليس كورق نقدي، إلا إذا استقر التعامل بها كورق نقدي، وعندئذ لابد من النظر في حكمها، وذلك لتجنب دخول الميسر عند التعامل بها[١].

(١) حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفرة (البيتكوين) الدرر السنية – موقع إلكتروني سابق –.

الفصل الثالث
الوضع القانوني للبيتكوين.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المخاوف بشأن العملات الرقمية وموقف معظم الدول حول قانونية البيتكوين.

المبحث الثاني: آراء المنظمين بالنسبة للبيتكوين.

المبحث الثالث: الموقف القانوني لبعض الدول من البيتكوين.

الفصل الثالث

الوضع القانوني للبيتكوين

تمهيد:

يتم إنشاء وإصدار التحكم بكل عملة ورقية في العالم من قبل كيان واحد– في معظم الحالات يكون البنك المركزي وبموجب القانون، يسمح للمواطنين العاديين فقط بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالعملة. فإذا حاول شخص ما إنشاء أي مبلغ من المال ، فسيجد نفسه يحاسب قانونًا.

وعندما تم تقديم البيتكوين، تم إنشاء نموذج جديد وفريد من نوعه تمامًا. فهي أول عملة رقمية لا مركزية في العالم لا يتحكم فيها أي شخص على الإطلاق. علاوة على ذلك، فإن مفهوم البيتكوين ذاته يعني أن أي شخص لديه قوة حوسبة كافية يمكن أن يخلق عملات ببساطة عن طريق كونه جزءًا نشطًا من المجتمع.

ومع ازديادها وانتشارها في التيار العام، تحاول وكالات إنفاذ القانون والسلطات الضريبية والهيئات القانونية في جميع أنحاء العالم التعرف على مفهوم العملات المشفرة وأين تتناسب تمامًا مع اللوائح التنظيمية والأطر القانونية الحالية.

وتعتمد – كما سبق شرعية بيتكوين على هوية الشخص فقط وليس لها أي وجود ذاتي ومكان وجود هذا الشخص في العالم وما تفعله بها، وفيما يلي نبين المسائل القانونية المتعلقة بالبيتكوين في معظم دول العالم.

المبحث الأول
المخاوف بشأن العملات الرقمية
وموقف معظم الدول حول قانونية البيتكوين.

ويشتمل على:

أولاً: المخاوف بشأن العملات الرقمية.

ثانيًا: موقف معظم الدول حول قانونية البيتكوين.

ثالثًا: هل تم التعدين لعملة البيتكوين.

رابعًا: قبول المدفوعات في بيتكوين (للأعمال).

خامسًا: فرض الضرائب على التعامل بالبيتكوين.

المبحث الأول

المخاوف بشأن العملات الرقمية وموقف معظم الدول حول قانونية البيتكوين

أولا المخاوف:

في العديد من الولايات القضائية، لا تزال السلطات تكافح من أجل فهم البيتكوين، والكثير من المخاوف حول طبيعتها اللامركزية.

وهذا يمتد إلى البورصات وحماية أموال الناس. وفي حين يجب تنظيم البورصات في الولايات المتحدة، إلا أن هناك الكثير من المنصات الخارجية التي لا يتعين عليها ذلك. وبالفعل امتلأ تاريخ العملات المشفرة بحالات لبورصات تم إغلاقها فجأة والهروب بأموال الناس، وكانت الأكثر شهرة لمثل هذه الحالات هو إغلاق بورصة إم تي غوكس سيئة السمعة، ففي بداية عام ٢٠١٤م قدمت أبرز بورصة للبيتكوين في الوجود طلب إفلاس بسبب المشاكل التكنولوجية والسرقة المزعومة أو خسارة ٧٤٤٠٠٠ من عملات بيتكوين الخاصة بمستخدميها. ويشكل هذا الرقم نحو ستة في المئة من ١٢.٤ مليون بيتكوين في التداول في ذلك الوقت.

كما أن قدرة استخدام بيتكوين بشكل شبه مجهول هي سبب آخر للقلق، فعلى الرغم من تسجيل كل معاملة فردية على بلولتشين، إلا أنه من السهل جدًا على المستخدمين البقاء مجهولين تمامًا، حيث إن هذه السجلات تحتوي فقط على المفاتيح العامة ومبلغ الأموال المحولة، وقد تم الإعراب عن معظم هذه المخاوف بعد أن اكتسب سوق سيلك رود المظلم "اهتمامًا سائدا في وسائل الإعلام، حيث كانت بيتكوين هي الشكل الوحيد للدفع المقبول هناك، وقد تم إغلاق السوق تمامًا من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، لكن السلطات لا تزال قلقة حيال جاذبية بيتكوين بين تجار البضائع والخدمات غير القانونية، بالإضافة إلى ذلك استغلال الطبيعة اللامركزية وخاصية شبه المجهولية لبيتكوين في مخططات غسل الأموال والتهرب الضميري.

ثانيًا: موقف معظم الدول حول قانونية البيتكوين.

في عام ٢٠١٣م تم تصنيف البيتكوين على أنها عملة افتراضية لا

مركزية قابلة للتحويل من قبل شركة إنفاذ قوانين الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية(Fincen) كما أصدروا توجيهات قالوا فيها: إن أولئك الذي يحصلون على وحدات من العملة الافتراضية ويستخدمونها لشراء السلع لا يعتبرون جهات إرسال للأموال ويعملون في إطار قانوني.

وبناءً على ذلك فإن شراء السلع والخدمات المحسنة جيدًا باستخدام بيتكوين قانوني تمامًا حيث يتم قبول العملة المشفرة كنوع من الدفع في العديد بالأسواق على الإنترنت ومزودي الخدمات الرئيسية والصغرى، بما في ذلك أوفريستوك، وشوبيفاس، وأوكي كيوبيد، بالإضافة إلى ذلك يوجد متاجر ومطاعم في جميع أنحاء الولايات المتحدة حيث يمكن الدفع باستخدام البيتكوين.

وعلى هذا النمط فإن الاستثمار ببيتكوين يقع أيضًا ضمن الإطار القانوني حيث يجب أن تلتزم العديد من البورصات التي يتم تنظيمها في الولايات المتحدة بسياسات مكافحة "غسيل الأموال" وممارسات "أعرف عميلك". وبسبب ذلك ، يجب على أولئك الذين يرغبون في التداول والاستثمار في بيتكوين إثبات هويتهم والتوصيل بحساب مصرفي موجود.

ومع ذلك قامت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية sec بتحذير المستثمرين بأن كلاً من المحتالين ومروجي مخططات الاستثمار عالية المخاطر قد يستهدفون مستخدمي بيتكوين.

ثالثًا: هل تم التعدين لعملة البيتكوين. مع الوضع في الاعتبار بنص توجيهات شبكة إنفاذ قوانين الجرائم المالية على أن المستخدمين الذين يقومون بإنشاء وحدات من بيتكوين واستبدالها بالعملات الورقية يمكن اعتبارهم مرسلين للأموال، وقد يخضعون لقوانين وأنظمة خاصة تغطي هذا النوع من النشاط ، ومع ذلك وحتى الآن ما تم إنفاذ القوانين بتعدين البيتكوين.

رابعًا: قبول المدفوعات في بيتكوين (للأعمال) من القانوني أن تقبل الشركات الكبيرة والصغيرة المدفوعات في صورة بيتكوين، وذلك بطبيعة الحال بافتراض أنه عمل جيد يبيع السلع والخدمات مقابل العملة المادية ويختار قبول بيتكوين لطريقة قانونية أخرى للدفع، ويلزم على أي عمل يقبل المدفوعات ببيتكوين أيضًا دفع الضرائب على الدخل الذي يتلقونه من خلال بيتكوين.

وقد تم الاعتراف ببيتكوين على أنها عملة افتراضية قابلة للتحويل، مما يعني أن قبولها كشكل من أشكال الدفع يشبه تمامًا قبولا لنقد (الذهب) أو البطاقات.

خامسًا: فرض الضرائب على التعامل بالبيتكوين وفقًا لإرشادات العملة الافتراضية، والتي تم إصدارها لأول مرة من قبل دائرة الإيرادات الداخلية (irs) في عام ٢٠١٤م، يجب التعامل مع العملات المشفرة مثل بيتكوين على أنها ملكية وليس على أنها عملة، ويتم فرض ضرائب عليها بهذه الصفة.

فعلى سبيل المثال: إذا اشتريت شيئًا بقيمة ٣٠٠ دولار باستخدام بيتكوين، فهذا يعني أنك قمت ببيع أصل. وإما أنك تحقق ربحًا أو خسارة في هذا البيع، بناءا على قيمة بيتكوين عند شرائه وعند بيعه.

وفي هذا الوقت فإن مصلحة الضرائب الأمريكية حاولت اتخاذ إجراءات صارمة فيما يتعلق بالإبلاغ، ففي عام ٢٠١٥م، دفع ٨٠٢ شخص فقط الضرائب على أرباح بيتكوين، ويبدوا أن مصلحة الضرائب تستخدم برامج خاصة لتعقب عمليات الغش في ضرائب بيتكوين.

كذلك تم مؤخرًا تقديم مشروع قانون من الحزبين، والذي يدعو إلى إعفاء ضريبي للمعاملات تحت ٦٠٠ دولار في مجلس النواب، وهذا سوف يجعل التداول أكثر وأسهل. وحتى ذلك الحين يوصي الاحتفاظ بسجلات لجميع الأنشطة المتعلقة ببيتكوين، وأن تحتوي هذه السجلات المحفوظة على نفس المعلومات مثل بيانات الأسهم أو وساطة الفوركس: التاريخ والوصف والكمية والسعر والرسوم. وإذا كانت تقوم بالتعدين. فقد تحتاج إلى معرفة متى تم تحقيق عائدات بيتكوين كما تحتاج الشركات التي تقبل بيتكوين كشكل من أشكال الدفع إلى تسجيل مرجع المبيعات والمبلغ المستلم في بيتكوين وتاريخ المعاملة. وإذا كانت ضرائب المبيعات مستحقة الدفع، يتم احتساب المبلغ المستحق على أساس متوسط سعر الصرف في وقت البيع.

بيتلايسنس: هي مجموعة من اللوائح المتعلقة بمعاملات بيتكوين التي تقدمها إدارة الخدمات المالية لولاية نيويورك (Nydfs) لشركات بيتكوين العاملة في نيويورك أو التي تخدم سكان نيويورك، اعتبارًا من سبتمبر ٢٠١٧م بعد عامين من بدأ سريان اللائحة لم يتم منح سوى خمسة تراخيص.

وكان على الشركات التي نجحت في الحصول عليها أن تنفق ما يصل إلى ١٠٠٠٠٠ دولار من أجل القيام بذلك. بينما قررت العديد من الشركات الانسحاب من خدمة سكان نيويورك، مع قيام بورصة بيتفينكس بوصف المتطلبات التي وضعتها (Nydfs) بأنها غزيرة للغاية مضيفة أنها ستؤثر على خصوصية مستخدميها.

ويمكن الحصول على الترخيص من خلال عملية تقديم طلب، والتي تبلغ تكلفتها ٥٠٠٠ دولار، حيث يتعين على الشركات هذه موظف مسؤول عن الإشراف على امتثال الشركة للوائح.

بالإضافة إلى ذلك: فإن جميع القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات الأخرى التي تطبق على بيتكوين يجب أن تنفذ. وهذا يشمل الالتزام بقوانين تحويل الأموال، ومكافحة غسيل الأموال، ومعرفة سياسات أعرف عميلك. ويمكن أن تصبح هذه الحماية مكلفة للغاية.

المبحث الثاني
آراء المنظمين بالنسبة للبيتكوين.

ويشتمل على:

أولاً: هيئة الأوراق المالية والبورصات.

ثانيًا: شبكة مكافحة الجرائم المالية. FIHCEH

ثالثًا: لجنة تداول السلع الآجلة. CFTC

رابعًا: دائرة الإيرادات الداخلية.

خامسًا: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

سادسًا: هيئة تنظيم الصناعات المالية. FINRA

سابعًا: مكتب المراقب المالي للعملة. OCC

ثامنًا: مكتب حماية المستهلك المالي. CFPB

تاسعًا: المؤسسات التي تضع التشريعات.

المبحث الثاني

آراء المنظمين بالنسبة للبيتكوين

أولاً: هيئة الأوراق المالية والبورصات:

كانت هيئة الأوراق المالية والبورصات هادئة تمامًا حول موضوع البيتكوين، وفي عام ٢٠١٤م قامت بنشر تنبيه للمستثمرين حيث حذرت الناس من أن مستخدمي بيتكوين يمكن استهدافهم من قبل المحتالين.

ثانيًا: شبكة مكافحة الجرائم المالية : fincen

نصت هذه الشبكة على أن البيتكوين وسيلة تبادل تعمل كعملة في بعض البيئات ، ولكنها لا تملك جميع سمات العملة الحقيقية وتناول التوجيهات من قبل شبكة العملات الافتراضية القابلة للتحويل مثل بيتكوين، والتي يمكن أن تعمل إما كبديل للعملة الحقيقية أو لديها ما يعادلها بالعملة الحالية. ولا يعتبر مستخدمي العملة الافتراضية شركة خدمات مالية (MSB) بموجب لوائح شبكة مكافحة الجرائم المالية. وهذا يعني أن الشخص إذا حصل على بيتكوين لدفع ثمن السلع أو الخدمات، فإنه لا يخضع لقواعد التسجيل والإبلاغ وتدوين السجلات المنطبقة على شركات الخدمات المالية.

ثالثًا: لجنة تداول السلع الآجلة: CFTC

وهذه اللجنة هي وكالة فيدرالية أمريكية مستقلة تعني المشتقات المالية، وفي عام ٢٠١٤م، صرح مفوض لجنة تداول السلع الآجلة بأن الوكالة لديها سلطة بالتأكيد عندما يتعلق الأمر ببيتكوين، حيث يعتقد أنه يمكن تصنيفها كسلعة.

وفي الآونة الأخيرة، أصدرت الوكالة كتابًا تمهيديًا، ذكرت فيه أن العملة الافتراضية يمكن اعتبارها سلعة أو عقود للمشتقات، اعتمادًا على الحقائق والظروف الخاصة، وقد نتج عن ذلك انخفاض بنسبة ٨% في سعر صرف البيتكوين، حيث خشى المستثمرون تشديد اللوائح التنظيمية.

ويبدو أن لجنة تداول السلع الآجلة قد اتخذت موقفًا مؤيدًا لبيتكوين حيث منحت شركة " ليدجر إكس" الحق في إنشاء سوق عقود بيتكوين الآجلة الخاضعة للتنظيم، وفي سبتمبر ٢٠١٧م قدمت لجنة تداول السلع الآجلة أول

اتهامات ضد محتالين بيتكوين. ففي خطوة رحب بها مستثمروا بيتكوين الحقيقيين، تم اتهام شركة (غيلفمان بلوبرينت) بالاحتيال واختلاس الأموال وإصدار بيانات حسابية زائفة فيما يتعلق بالاستثمارات المرتبطة بيتكوين.

رابعًا: دائرة الإيرادات الداخلية: تم إصدار توجيهات من دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، بشأن فرض الضرائب على العملات الرقمية، مما يعني أن استعمال العملة المشفرة في أي شيء مهما كان بسيطًا سيحمل ضريبة، يضاف على ذلك من لوائح دائرة الإيرادات الداخلية أن شراء السلع والخدمات باستخدام بيتكوين يمثل تمامًا عملية بيع أحد الأصول، فإذا كنت تنفق بيتكوين، فهذا يعني أنك حققت ربحًا أو خسارة، اعتمادًا على سعر صرف بيتكوين عند شرائها وعند بيعها.

ومن أجل الامتثال للوائح دائرة الإيرادات الداخلية، فمن المستحسن أن تحتفظ بسجل لجميع معاملاتك المتعلقة ببيتكوين.

خامسًا: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: هو الكيان المصرفي الأكثر تأثيرًا في العالم، حيث إنه يسيطر على عملة الاحتياط العالمية – الدولار الأمريكي– وهو مهتم للغاية بالعملات الرقمية.

وحقيقة أن عملاقا ماليًا مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي يستثمر ساعات عمل في استيعاب مفهوم بيتكوين يتحدث عن حجم تأثير العملة، ومع ذلك أصدرت المؤسسة مرارًا تحذيرات بشأن المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية. ففي الآونة الأخيرة صرح مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) بأنه يولي اهتمامًا وثيقًا بتقنية بلوكتشين واصفًا إياها بأنها شيء" يمكن أن يؤدي إلى تحسين أو تفاقم المخاطر المالية التقليدية ، كما نقل عن محافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قوله: إن العملات الرقمية قد تجعل من السهل إخفاء الأنشطة غير القانونية.

سادسا: هيئة تنظيم الصناعة المالية: كانت المؤسسة ذاتية التنظيم للوسطاء الأمريكية نشطة للغاية من حيث تعريف بيتكوين واستكمال الأدلة وإصدار التحذيرات لعملائها، ومما هو أكثر اهتمامًا، أنه في تقريرها حول تكنولوجيا دفتر السجلات الموزع، أشارت هيئة تنظيم الصناعة المالية إلى أن الإستخدام واسع النطاق لتقنية بلوكتشين وبيتكوين قد يؤثر على ممارسات

العمل الأساسية للمؤسسة وعلى وجه التحديد الطريقة التي يقوم بها أعضاء هيئة تنظيم الصناعة المالية بالتنظيم الذاتي في مجالات سياسات مكافحة غسيل الأموال واعرف عميلك، والتحقق من الأصول، واستمرارية العمل، والمراقبة والمدفوعات، وحتى حفظ السجلات.

سابعًا: مكتب المراقب المالي للعملة OCC: اقترح المكتب في تقريره لعام ٢٠١٦م إمكانية النظر في إنشاء بنوك خاصة بالعملات الرقمية.

ثامنًا: مكتب حماية المستهلك المالي CFPB: أصدر المكتب تحذيرًا للمستهلكين بشأن بيتكوين في حالة فقدان الأموال والتهديد بالاختراق والاحتيال.

تاسعًا: المؤسسات التي تضع التشريعات: على غرار معظم المؤسسات الحكومية الأخرى، لم يكن مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكي محليين للغاية فيما يتعلق ببيتكوين والعملات الرقمية الأخرى، ففي أغسطس ٢٠١٣م أرسل مجلس الشيوخ الأمريكي رسائل إلى مختلف وكالات إنفاذ القانون، يتساءل حول المخاطر والتهديدات المحتملة فيما يتعلق بالعملات المشفرة، وقد استجابت معظم الوكالات باعتراف حذر بالاستخدامات المشروعة لبيتكوين.

ومنذ ذلك الحين تم مناقشة موضوع العملات المشفرة في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وفي عام ٢٠١٦م تم تشكيل اللجنة الحزبية لبلوكتشين بالكونغرس من أجل اطلاع جميع أعضاء الكونغرس على جميع المعلومات المتعلقة بموضوع بيتكوين وبلوكتشين على أمل إنشاء قوانين مستقبلية ستؤثر على هذا القطاع بعينه.

وفي ٢٠١٧ م صاغ المشرعون الأمريكيون مشروع قانون يهدف إلى حماية العملات المشفرة من التدخل الحكومي. وإذا ما تم تنفيذ مشروع القانون، فسيوفر الحماية لبعض العملات المشفرة التي تتوافق مع الحد الأدنى من المتطلبات المحددة لمنع استخدامها في ممارسات تجارية غير قانونية[١].

(١) شبكة المعلومات الدولية الإنترنت – هل بيتكوين قانونية– رابط .
https:// ar.cointelegraph.com/ bitcoin- for- beginners/is- bitcoin- legal
موقع " أرقام" مقال بعنوان: تعرف على الوضع القانوني للبيتكوين في مختلف دول العالم بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٦م رابط: Httls:// www. Argaam.comlari articledetail/ id/526420

المبحث الثالث
الموقف القانوين لبعض الدول من البيتكوين

ويشتمل على:

أولاً: الدول التي تم حظر بيتكوين فيها.

ثانيًا: الدول التي تعتبر بيتكوين قانونية.

ثالثًا: البيتكوين في المحاكم الدولية.

رابعًا: البيتكوين والقانون في مصر.

خامسًا: الجمع بين الحكم الشرعي والقانوني في وضع البيتكوين.

المبحث الثالث

الموقف القانوني لبعض الدول من البيتكوين

أولاً: البلدان التي يتم حظر بيتكوين فيها:

بوليفيا: حظر البنك المركزي عام ٢٠١٤م البوليفي بشكل قاطع أي عملة لم تصدرها الحكومة وعلى وجه التحديد البيتكوين.

الإكوادور: حظرت الحكومة بيتكوين بسبب إنشاء نظام أموال إليكترونية جديدة تديره الدولة .

فيتنام: ٢٠١٤م قام البنك المركزي الفيتنامي بإصدار بيان يحظر فيه صراحة البيتكوين.

قبرص: لا يتم تنظيم استخدام بيتكوين فيها.

اليونان: لا توجد لوائح محددة مطبقة تتعلق ببيتكوين.

الدنمارك: أعلنت هيئة الإشراف المالي في الدنمارك أن بيتكوين ليست عملة ولا تخضع لسلطتها التنظيمية.

لبنان: حذرت من التعامل بها بأنها سلعة غير منتظمة.

روسيا: عام ٢٠١٦م اعتبرت دائرة الضرائب الاتحادية أن بيتكوين غير قانونية كأموال حقيقية أو كوسيلة للدفع.

المملكة المتحدة: ذكرت الحكومة أن بيتكوين غير خاضعة للتنظيم حاليًا.

ثانيًا: البلدان التي تعتبر بيتكوين قانونية فيها:

استراليا: قدمت الحكومة الاسترالية مؤخرًا تشريعات للضرائب على البيتكوين.

بلغاريا: كانت أول دولة في الإتحاد الأوربي تعترف رسميا بالبيتكوين كعملة.

كندا: يتم تنظيمها بموجب قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

الصين: مع الحظر عام ٢٠١٣م من بنك الصين الشعبي PBOC من التعامل بها إلا أنه معترف بها قانونًا.

فنلندا: عاملت معاملات البيتكوين على أنها عقود خاصة تعادل عقود الفروقات بفرض الضرائب.

فرنسا: عام ٢٠١٤م حددت اللوائح التي يجب وضعها للمؤسسة المالية لمستخدمي البيتكوين.

ألمانيا: يتم الاعتراف ببيتكوين على أنها أموال خاصة دون تدخل من الحكومة مع إتاحة فرض الضرائب.

اليابان: عام ٢٠١٧م تم إلغاء الضريبة على تداول بيتكوين مع البدء في تراخيص البورصات الخاصة بها.

السويد: أعلنت هيئة الإشراف المالي السويدي أن البيتكوين طريقة مشروعة للدفع(١).

ثالثًا: البيتكوين في المحاكم الدولية.

تناولت بعض المحاكم في مختلف الدول قضايا مالية بسبب تداول البيتكوين ففي إحدى القضايا الجنائية عام ٢٠١٤م رفضت المحكمة الفيدرالية في نيويورك الحجة القائلة بأن البيتكوين ليست عملة بالمفهوم التقليدي، إذ أصر القضاة على أن البيتكوين يستخدم كمقياس للقمة وكوسيط في المعاملات المالية.

وفي فرنسا يشترط القانون على مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني الحصول على موافقة مسبقة من السلطة المركزية للرقابة المالية.

ومما هو جدير بالذكر: أن نظرية " سيادة الدولة على العملة " تعني أن السلطة الحصرية لخلق النقود تمارسها الدولة المركزية، فهذا ما يعطي العملة الوطنية فاعليتها في التعامل التجاري ودفع الضرائب وسداد الديون.

فعلى سبيل المثال: قانون النقد الفرنسي والدستور الأمريكي يحددان اليورو والدولار على الترتيب كعملات وطنية لكل منهما، وفي مصر تقرر المادة ١٠٦ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد أن " وحدة النقد في جمهورية مصر العربية هي الجنيه المصري، وينقسم إلى مائة قرش".

(١) المواقع الإلكترونية السابقة.

ويتضح مما سبق: أن عملية إصدار البيتكوين لا تجري من قبل البنك المركزي في أي دولة، وبناءا عليه لا يمكن أن يكون لها نفس وظائف العملة الوطنية السابق ذكرها.

البيتكوين والقانون:

في مصر يحكم جريمة غسيل الأموال نص المادة من القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م والذي يعرف الجريمة بأنها: " كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها" إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون، مثل الإتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب.

ولا يجد القاضي المصري صعوبة في تطبيق هذا النص على البيتكوين من اللحظة التي يعتبر فيها هذه العملة " أموالاً ذات قيمة مادية أو معنوية" في مفهوم القانون.

البيتكوين محل الجريمة

مثلما يمكن استخدام البيتكوين كأداة لارتكاب الجرائم فهو قد يكون هدفًا للأنشطة الإجرامية مثل السرقة والاحتيال، وما حدث في موقع تداول بيتكوين الشهير في ٢٠١٣م خير دليل على ذلك، فهذا الموقع كان ضحية سرقة تصل قيمتها إلى ٨.٧٥ مليون دولار، ويمكن للقضاء المصري مواجهة هذا النوع من الحالات بتفعيل نصوص تجريم السرقة، طالما اعتبر البيتكوين مالا منقولاً مملوكًا للغير بحسب المادة ٣١١ من قانون العقوبات.

خلاصة القول في جمهورية مصر العربية

صرح المبرمج رامي خليل مؤسس موقع " بيتكوين أيجيبت": لوكالة أبناء رويترز" إننا بانتظار أن تضع الحكومة المصرية مجموعة من القواعد لتنظيم العملة الافتراضية، فبدون وجود قوانين واضحة، فإن البيتكوين لا يمكن اعتبارها عملة شرعية في مصر.

مناقشة كاتب المقال[١] لـ رامي خليل مؤسس موقع بيتكوين إيجيبت"

إذا كان مبدأ عدم التنظيم للبيتكوين متفق عليه مع معظم الاقتصاديين والمعاصرين وذلك بأن يصدر البنك المركزي رخصة للمواقع المزاولة لهذا النشاط، إلا أنه يوجد موضع اختلاط معه حول مشروعية البيتكوين، حيث من يشتري الين الياباني أو الريال السعودي لا يعتبر مرتكبًا لجريمة، فلماذا يختلف الوضع إذن بالنسبة للبيتكوين، طالما لا يوجد نص يجرم التعامل صراحة ؟ [٢].

الجمع بين الحكم الشرعي والوضع القانوني للبيتكوين.

بعد هذا العرض المفصل لموقف كثير من الدول الأوربية والعربية تجاه قانونية البيتكوين نجد أن من هذه الدول من حظرها قانونا ومنها من وضع لها تنظيمًا. ومنها منعها على الإطلاق، وقد ذكرنا سابقًا الأحكام العامة في القواعد المالية والضوابط التي يجب اتباعها والمعايير التي يجب مراعاتها في التعامل ماليًا، وبالتطبيق الحرفي لهذه العملة فيه لا تتفق مع هذه المعايير وغير مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية فهي ليست مالاً ولا ذي قيمة مالية وعليه فلا تأخذ حكم النقدين في المعاملات المالية. وهذا ما يجعلنا ننص صراحة على عدم مشروعية هذه العملة وعليه عدم قانونيتها بالشكل التي هي عليه.

(١) الكابت "أحمد القهوجي" مقال بعنوان مستقبل " البيتكوين" في مصر: التناول القانوني موقع إلكتروني رابط: https:// modamasr. Com/ar/2017/ 09/28 opinion.

(٢) المواقع الإلكترونية السابقة.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الخلق سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

بفضل الله تعالى انتهينا من بحث: " العملة الإلكترونية في المعاملات المالية " البيتكوين" دراسة فقهية قانونية معاصرة.

نتائج هذا البحث:

١- علم المعاملات المالية هو من أهم العلوم التي تحتاج لمعرفة كل ما هو جديد فيها.

٢- لا يجوز التعامل بأي عملة غير معروفة ومتداولة لدى الدولة .

٣- الجهة المعنية لدي كل دولة هى المسؤولة عن صرف العملات الموجودة بها وتدولها مثل البنك المركزي فهو المسؤول عن صرف الدولار.

٤- عملة البيتكوين بالشكل التى عليه غير شرعية وغير قانونية التعامل بها، إلا إذا تم تعدينها وتكييفها طبقا للشروط والضوابط العامة فى المعاملات المالية ـ كما هو موضح بالبحث ـ

٥- الحظر القانوني لعملة البيتكوين في بعض الدول، مما يمنع تداولها أو استخدامها.

٦- عدم السماح باختراق البيانات الشخصية لأي فرد عبر الانترنت بهدف الاستثمار.

٧- وضع قانون من قبل الدولة يحد من المعاملات المعاصرة، وما يترتب عليها من ضرر محقق للفرد والمجتمع .

٨- عدم الحد من هذا التقدم غير المعروف عواقبه سيؤدي بنا إلى خسارة باهظة في سوق الأموال والبورصات، ونزول الجرائم المالية بالأشخاص والمجتمع على السواء.

التوصيات

١- الاهتمام الأكثر فى القطر العربي الإسلامي بمثل هذا الأمور المستحدثة الخاصة بالمعاملات المالية، حيث أنه تلوح فى الأفق تقنية جديدة تعرف باسم" البيتكوين المبرمج" وهو عبارة عن تعديل رقمي فى نظام البيتكوين يقيد من حرية الشخص فيه، وقد يكون مفيدا جدا فى مجال مكافحة الفساد، فإذا رغبت أي دولة أو منظمة دولية فى إرسال مساعدات مالية إلى دولة أخري لهدف معين، فيمكن تحويل المبلغ إلى بيتكوينات مبرمجة خصيصا لهذا الهدف .

٢- إن المرجع الوحيد فى هذه المسائل المعاصرة هو معرفة الأحكام الشرعية " كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام" واجتهاد أهل العلم وخصوصا فى النوازل المستجدة المعاصرة ، فيجب إصدار الأكثر من الفتاوى الجماعية، والمجامع الفقهية، ولجان الإفتاء فى توضيح الرؤية .

٣- يجب على الدول الإسلامية أن تحاول إذا ما أرادت استقلال اقتصادها وبسط العدل على الأرض ـ تجنب بيع ثرواتها بمقابل يدفع من خلال تلك العملات، حتى لا يضخ مزيد من القوة فيها، وإنما بيع ثرواتها بذهب أو فضة حقيقيين، أو من خلال مقايضة بأموال منقولة.

فهرس المصادر والمراجع

(١) القرآن الكريم.

(٢) كتب الحديث.

١- سنن الترمذي للإمام أبو عيسي محمد بن عيسي بن سورة بن موسي السلمي الترمذي ت سنة ٢٧٩ هـ ، الطبعة الأولي ، ١٩٩٦ م ، دار الغرب الإسلامي .

٢- صحيح الترغيب والترهيب لمحمد ناصر الألباني ، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف الرياض، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م .

٣- سنن ابن ماجة لمحمد بن علي القزويني – المكتبة العلمية للنشر. ن. ت.

٤- السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي – دار المعرفة للنشر. ن.ت.

٥- مسند الإمام أحمد – جامع السنن وشروحها، موقع إلكتروني.

٦- جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي – مؤسسة رسالة النشر – ٢٠٠١م.

٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني – دار الريان للتراث ١٩٨٦م.

٨- صحيح الإمام مسلم – جامعة السنة وشروحها – موقع إلكتروني

(٣) كتب القواعد الفقهية:

١- الوجيز في أصول الفقه لمحمد مصطفى الزحيلي ط/٢ – دار الخير – دمشق ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٢- القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة د/ محمد مصطفى الزحيلي– ط/١ دار الفكر – دمشق ٢٠٠٦م.

٣- شرح القواعد الفقهية لأحمد محمد الزرقا – تحقيق عبد الستار أبو غدة – مصطفى الزرقا – ط/ ٢ دار القلم – نشر ١٩٨٩م.

٤- الأشباه والنظائر للإمام عبد الوهاب بن علي بن الكافي السبكي في سنة ٧٧١هـ – تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٥- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان للشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم ت ٩٧٠هـ – دار الكتب العلمية – بيروت.

٦- قواعد الأحكام في مصالح الأنام لأبي محمد عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي ت ٦٦٠هـ – مكتبة الكليات الأزهرية ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٧– البحر المحيط في أصول الفقه لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي – بدر الدين – دار الكتب العلمية للنشر ١٩٩٤م

(٤) الكتب الفقهية والفتاوي:

١- مجموع فتاوي لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية – وزارة الشؤون الإسلامية والإرشاد السعودية سنة النشر ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٢- المعاملات المالية المعاصرة د/ خالد بن علي المشيقح – موقع المكتبة الشاملة.
٣- الضوابط الشرعية للمعاملات المعاصرة د/ شحاته.
٤- الضوابط والقواعد الشرعية للمعاملات المالية د/ إسماعيل خالدي موقع إلكتروني.
٥- المدونة للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الصبحي المدني ت سنة ١٧٩هـ – دار الكتب العلمية للنشر ط١/١٤١٥هـ – ١٩٩٤م – المكتبة الشاملة الحديثة.
٦- كشاف القناع للشيخ منصور بن يونس البهوتي الحنبلي ت سنة ١٠٥١ هـ عن متن الإقناع للإمام موسى بن أحمد الحجاوي الصالحي ت سنة٩٦٠هـ – تحقيق/ أبو بعبد الله محمد حسن محمد حسن الشافعي – دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٧١م.
٧- روضة الطالين وعمدة المغتربين لأبو ذكريا يحيى بن شرف النووي– المكتب الإسلامي– رقم الطبعة (بدون) سنة النشر ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
٨- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لأبي بكر بن العربي المعافري – تحقيق د/ محمد عبد الله ولد كريم دار الغرب الإسلامي – بيروت– لبنان ط١/ ١٩٩٢م.
٩- أنوار البروق في أنواء الفروق للإمام أبي العباس أحمد بن أويس الصنهاجي القرافي سنة ٦٤٨هـ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

(٥)المواقع الالكترونية:

(١) العملات الرقمية الإلكترونية بين الحل والتحريم بين الواقع والمشهود دراسة فقهية اقتصادية مع بيان البدائل المقبولة شرعًا – مقال إلكتروني بقلم أ.د/ علي محيى الدين القره داغي .
Fikr:Islamic finance knowledge repositoty- columns
(٢) – مناقشة في البيتكوين "Bitcoin" وحكمة الشرعي لمحمد صالح المنجد – قضايا ماليا معاصرة – مقال إلكتروني – تاريخ النشر ١٤٣٨/١٢/٢٥– ٢٠١٧/٩/١٧م .
Http://midad.com/articles/ category/1001062
(٣) – الحكم الشرعي للبيتكوين – آراء واجتهادات – موقع إلكتروني
Http://www.arabhak.com
(٤) حكم التعامل بالبيتكوين – مقال إلكتروني من الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف - المنشور بتاريخ ٢٠١٨/١١/٣٠م
Http://www.awqaf.gov.aelar:pageslfatwa detail.aspx?did= 89043
(٥) المستقبل الغامض لعملة " البيتكوين" بعد صعودها القياسي – مقال إلكتروني بقلم برايان لوفكي – صحفي – تاريخ النشر ٢٠١٧/١٢/٥م .
Https://www.bbc.com/ Arabic/vert-cap- 42245491

(٦) حكم التعامل بالعلمة الالكترونية المشفرة: (البيتكوين) وأخواتها د/ هيثم بن جواد الحداد / جمادي الأولى ١٤٣٩هـ – مقال إلكتروني موقع الدُّرر السَّنيَّة المشرف العام/ علوي عبد القادر السقاف .1982 Https://dorar.net/articlel
(٧) عملة البيتكوين – مقال إلكتروني بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣م موقع إسلام أون لاين
Https:// islamonline.net/22951

(٨) عملة البيتكوين – مقال إلكتروني بتاريخ ١٠/ ٢٠١٧.
Https:// islamonline.net/ category sharia
(٩) أهم مراحل التطور في تاريخ العملات الرقمية – موقع أرقام – تاريخ النشر ٢/١٢/٢٠١٧م.
Https://www. Argaam.com
(١٠) موقع المعاني – معجم عربي عربي– رابط (غاية)
Almaahy. com
(١١) حكم البيتكوين أحلال أم حرام– مقال إلكتروني– بتاريخ ٢٨/٥/٢٠١٨م .
https:// bitcoin talk.org/index.php?topic= 43298440
(١٢) فتوى حول الحكم الشرعي للعملات الورقية الإلكترونية د/ علي محيي الدين القرة داغي.
www. Qaradaghi.com
(١٣) العملات أصبحت أجناسًا مختلفة عن الذهب والفضة – موقع الإسلام ويب– فتوى رقم ١١٦٨٦٠ – بتاريخ ١١/١/٢٠٠٩م . Https://islam wep. net
(١٤) هل بيتكوين قانونية ؟
https:// ar.cointelegraph.com/ bitcoin- for- beginners/is- bitcoin- legal
(١٥) تعرف على الوضع القانوني للبيتكوين في مختلف دول العالم بتاريخ ٢٦/١/٢٠١٨م
Httls:// www. Argaam.comlari articledetail/ id/526420
(١٦) مستقبل " البيتكوين" في مصر : الكاتب "أحمد القهوجي .
https:// modamasr. Com/ar/2017/ 09/28 opinion
(١٧) موقع د/ إسماعيل خالدي الضوابط والقواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية
islam.Khaldi@ Kuvaytturk. tr
(١٨) المكتبة الوقفية رابط
Https://www.awgaf.com/
(١٩) المكتبة الشاملة – رابط
Shamela.ws
(٢٠) المكتبة الشاملة الحديثة– رابط
https: hal- maktaba.org
(٢١) المكتبة الإسلامية – رابط
Https:// fatwa .islamwep.net
(٢٢) الدليل الفقهي – رابط
Https://www://fikhguidf. com
(٢٣) جامع السنة – شروحها رابط
Show=hadithportal.com
(٢٤) موقع إسلام ويب رابط .
www.islam.wep.net